TJFPS

IRAQI Academic Scientific Journals

العراقية المجلات الاكاديمية العلمية

Contents lists available at :
http://tjfps.tu.edu.iq/index.php/poltic

Tikrit Journal For Political Science

The impact of the domino political phenomenon in the Latin continent and its role in the Palestinian issue

Diplomat. Thair Taher Fadil*
Ministry of Foreign Affairs of the Republic of Iraq

A r t i c l e i n f o.

Article history:
- Received 15 Oct. 2019
- Accepted 4 Nov. 2019
- Available online 22 Dec. 2019

Keywords:
- the domino
- Palestinian issue
- Latin continent
- International Studies

Abstract: The study deals with a political phenomenon that has an impact on international relations and the political dealing based on the interrelated interests that would affect the issue of an international bloc. The influence of this phenomenon is so important in gaining the support of international blocs to the question of Palestine, in addition to the possibility of investing this phenomenon for the interests of the Arab League, namely the phenomenon of political domino effect in the diplomacy and dealing political of Latin American countries to support the Palestinian issue. The Latin American countries have played an important role in the emergence of the Zionist entity and voted for it in the General Assembly of the United Nations and in international forums for the period 1947-1973. After that they began to vote for Palestine in international forums and the General Assembly, so we will explore the causes of this political and diplomatic transformation of the Latin continent after 1973 for Palestinian issue and abandonment the vote for the Zionist entity. and we will discuss the impact of political domino as a tool in changing positions of most countries of the continent in favor of the Arabs and the abandonment of the Zionist entity. The countries of the continent lined up behind Brazil, under the influence of political domino, where sided with the Arab states when the Arabs used the oil strategy as a weapon in the battle in 1973, Where Iraq and Saudi Arabia alternated between 1976 and 1984 in the second and third ranks of the total Brazilian imports.

* **Corresponding Author:** Thair Taher Fadil**, E-Mail: ,Tel: , Affiliation**: Ministry of Foreign Affairs of the Republic of Iraq

اثر ظاهرة الدومينو السياسية في القارة اللاتينية ودورها في القضية الفلسطينية

الدبلوماسي. ثائر طاهر فاضل

وزارة الخارجية - جمهورية العراق

معلومات البحث :

تواريخ البحث:

- الاستلام : 15/ تشرين الاول /2019
- القبول : 4/ تشرين الثاني /2019
- النشر المباشر : 22/كانون الاول/2019

الكلمات المفتاحية :

- الدومينو
- القضية الفلسطينية
- القارة اللاتينية
- الدراسات الدولية

الخلاصة : تتناول الدراسة ظاهرة سياسية لها أثرها في العلاقات الدولية والتعامل السياسي المبني على المصالح المترابطة التي من شأنها إن تؤثر على قضية كتلة دولية ما، وإن تأثير هذه الظاهرة مهم للغاية في الحصول على دعم تلك الكتلة الدولية لصالح القضية الفلسطينية، فضلاً عن إمكانية استثمارها في خدمة مصالح جامعة الدول العربية، إلا وهي ظاهرة الدومينو السياسية وتأثيرها في التعامل الدبلوماسي والسياسي لدول أمريكا اللاتينية لدعم القضية الفلسطينية. لعبت دول أمريكا اللاتينية دوراً مهماً في ظهور الكيان الصهيوني وصوتت لصالحه في الجمعية العامة للأمم المتحدة وفي المنتديات الدولية للفترة 1947-1973، بعد ذلك تحولت في التصويت لصالح فلسطين في المنتديات الدولية والجمعية العامة، لذلك سوف نستكشف أسباب هذا التحول السياسي والدبلوماسي للقارة اللاتينية بعد عام 1973 لصالح القضية الفلسطينية. وسنناقش تأثير الدومينو السياسي كأداة لتغيير مواقف معظم دول القارة لصالح العرب والتخلي عن الكيان الصهيوني. إذ اصطفت دول القارة خلف البرازيل، تحت تأثير الدومينو السياسي، ووقفت إلى جانب الدول العربية عندما استخدم العرب إستراتيجية النفط كسلاح في المعركة في عام 1973، كما وتناوب العراق والمملكة العربية السعودية بين عامي 1976 و1984 على المرتبتين الثانية والثالثة من مجمل الواردات البرازيلية.

المقدمة :

يقصد بتأثير الدومينو هو تفاعل تسلسلي ناجم عن حدوث تغيير يسبب تغييرا مماثلاً بجواره والذي بدوره سيحدث تغييرا مماثلا في تسلسل خطي، وعادة ما يتم تداول مصطلح الدومينو السياسي كتعبير مجازي عن تسلسل الأحداث السياسية وتفاقمها. يتناول البحث ظاهرة سياسية لها أثرها في العلاقات الدولية والتعامل السياسي المبني على المصالح المترابطة التي من شأنها أن تؤثر في قضية كتلة دولية (الدول العربية) في المحافل الدولية وإمكانية استثمار تأثير هذه الظاهرة في كسب دعم وتأييد تكتلات سياسية في قارة ما لدعم قضية العرب التاريخية – قضية فلسطين، فضلاً عن إمكانية استثمارها في خدمة مصالح الدول العربية المنضوية تحت مظلة الجامعة العربية، ألا وهي ظاهرة تأثير الدومينو على التعامل الدبلوماسي والسياسي

لدول قارة أمريكا اللاتينية في دعم قضية فلسطين، لذا ارتأينا في هذا البحث إن نستعرض المواقف السياسية التاريخية لقارة أمريكا اللاتينية تجاه أهم القضايا العربية وهي القضية الفلسطينية وطبيعة التحولات في المواقف تجاهها حيث لعبت دول القارة اللاتينية دورا مهما في نشؤ الكيان الصهيوني وصوتت لصالحه في الجمعية العامة للأمم المتحدة وفي المحافل الدولية للمدة من عام 1947 ولغاية عام 1973، إذ شهدت هذه المرحلة بعد هذا العام تحولاً في المواقف من التأييد والدعم إلى الإدانة والاستنكار ضد الكيان الصهيوني والتصويت لصالح فلسطين في المحافل الدولية والجمعية العامة وتقديم الدعم والمساندة، لذا فان الضرورة البحثية تقتضي تحديد أسباب هذا التحول السياسي والدبلوماسي للقارة اللاتينية بعد العام 1973 لصالح القضية الفلسطينية والتخلي عن التصويت لصالح الكيان الصهيوني، حيث يعزو عدد من الباحثين أسباب هذا التحول إلى قضايا تتمحور حول انضمام دول القارة إلى منظمة حركة عدم الانحياز التي تأسست عام 1955، وأيضا صعود الحركات اليسارية في القارة، بالإضافة إلى دور الجاليات العربية وتنامي الثروة النفطية، لكننا وبعد التقصي وجدناها أسبابا غير دقيقة وغير مقنعة وبالتالي فان هناك أسباب أخرى مؤثرة أدت إلى التحول السياسي في القارة، كما إن الضرورة البحثية تقتضي بيان تأثير **الدومينو السياسي** الذي يَحذر منه ويخشاه الكيان الصهيوني، وكيف لعب دورا في إتباع دول القارة للسياسة والدبلوماسية البرازيلية إزاء قضية العرب – فلسطين، حيث كان (تأثير الدومينو) الأداة التي حولت مواقف اغلب دول القارة لصالح العرب والتخلي عن الكيان الصهيوني، لتأثر دول القارة اللاتينية بقرارات ومسارات الدبلوماسية الخارجية البرازيلية بحكم وزنها البشري وثقلها الاقتصادي، وقد اصطفت دول القارة مع البرازيل التي وقفت إلى جانب الدول العربية عندما استخدم العرب النفط سلاح في المعركة عام 1973 حيث استأثر العراق والسعودية بتوفير 80% من احتياجات البرازيل النفطية في ذلك الوقت، بالإضافة إلى ما تقدم فان هناك تذبذبا في مواقف دول القارة اللاتينية تجاه القضية الفلسطينية بعد قرار الرئيس الأمريكي دونالد ترامب عام 2017 بالاعتراف بالقدس عاصمة للكيان الصهيوني ونقل سفارة بلاده إلى القدس، حيث طرأ تحول خطير على المواقف السياسية لدول قارة أمريكا اللاتينية تجاه أهم القضايا العربية – القضية الفلسطينية فقد استجابت له دول لاتينية مثل غواتيمالا والباراغواي والهندورس وبنما والبرازيل، إذ نقل البعض سفارته إلى القدس وأعلن البعض الأخر انه يروم نقلها أسوة بالولايات المتحدة الأمريكية وإن الموضوع مجرد مسالة وقت لا أكثر،

وتعزز هذا التحول في مواقف دول القارة خاصة بعد إعلان البرازيل في عام 2018، نيتها نقل سفارتها لدى الكيان إلى القدس، حيث اتضح جلياً مرة أخرى تأثير الدومينو على قرارات وسياسات دول القارة في إتباع البرازيل حيث صوتت اغلب دول القارة اللاتينية لصالح مشروع القرار الأمريكي في شهر كانون الأول/ 2018 لوضع حركة حماس على لائحة التنظيمات الإرهابية، وهي سابقة خطيرة لم تحدث منذ التحول الايجابي لدول القارة والبرازيل لصالح العرب وقضاياهم منذ عام 1973.

إشكالية البحث:

تكمن إشكالية البحث في تذبذب المواقف اللاتينية تجاه القضية الفلسطينية، إذ أسهمت هذه المواقف في إقامة الكيان الصهيوني عام 1947، ثم تحولت تحولاً كبيراً بعد العام 1973، لصالح دعم فلسطين والاعتراف بها دولة ومنحها صفة مراقب غير عضو في الأمم المتحدة، فضلا عن دعمها لعضوية عدد من المنظمات الدولية، فكيف يمكن تفسير هذا التذبذب وهذه التحولات بالمواقف بين الكيان الصهيوني ودولة فلسطين.

فرضية البحث:

إن المسارات والتحولات السياسية في القارة اللاتينية تخضع لحالة من التأثير والتأثر فيما بينها، وان تصويت دول القارة يأتي وفق تبعية ذات سلوك جمعي وتسلسلي ينسجم مع ما يطلق عليه بتأثر الدومينو عندما يسقط احد قطعه فيحصل وقوع متسلسل لبقية القطع، فمن المفروض إن لكل دولة سيادة وقرار سياسي مستقل لكن تأثير الدومينو السياسي على دول أمريكا اللاتينية جعلها تتبنى موقف سياسي مشترك او شبه جماعي إزاء القضايا الدولية بشكل عام والقضية الفلسطينية بشكل خاص، فعلى سبيل المثال، صرحت البرازيل عام 2018، عن عزمها نقل سفارتها لدى الكيان من تل أبيب إلى القدس، وان المسالة مسالة وقت لا أكثر، لذا وفقاً لمبدأ تاثير الدومينو فإن القارة ستستدير خلف البرازيل وسيخسر العرب قضيتهم الجوهرية والكثير من مصالحهم الحيوية مع دول القارة.

منهجية البحث:

لغرض الإجابة على إشكالية وفرضية البحث تم استخدام عدة مناهج، منها **المنهج التاريخي** لاستعراض مواقف القارة اللاتينية وتصويتها في المحافل الدولية تجاه القضية الفلسطينية، منذ أنشاء الكيان الصهيوني

ولغاية عام 2019، إذ من خلال معرفة الماضي يمكن إثراء وفهم الحاضر والاستفادة منه في استقراء المستقبل. كما تم استخدام **المنهج التحليلي النقدي**، إذ نرى إن استخدام العرب النفط سلاح في المعركة في عام 1973، واستثماراتهم وتعزيز علاقاتهم وتجارتهم مع البرازيل، كانت سبب تلك التحولات في المواقف وليس كما يعزوه عدد من الباحثين إلى انضمام دول القارة اللاتينية إلى حركة عدم الانحياز، وتأثير الجالية العربية في القارة، وصعود حركات اليسار لحكم القارة، وأيضا تم استخدام **المنهج الاستشرافي** لمعرفة كيفية المحافظة على المكتسبات العربية، وضمان الحصول على تصويت ودعم الكتلة اللاتينية من خلال استثمار تاثير الدومينو، عبر تعزيز وتطوير العلاقات مع البرازيل، بصفتها تحظى بقيادة القارة، وان سياسات القارة تحذو حذوها.

هيكلية البحث:

إن الضرورة البحثية تتطلب تقسيم هذا البحث إلى أربعة مباحث يسبقها مقدمة ثم خاتمة تضمنت النتائج والتوصيات، وفقاً لما يلي:

المبحث الأول: **مواقف دول قارة أمريكا اللاتينية تجاه القضية الفلسطينية (1947– 1973).**

المبحث الثاني: **أسباب التحول السياسي للقارة اللاتينية لصالح فلسطين بعد العام 1973.**

المبحث الثالث: **مواقف دول أمريكا اللاتينية تجاه فلسطين بعد العام 2017.**

المبحث الرابع: تأثير الدومينو السياسي على القارة اللاتينية.

المبحث الأول: مواقف دول قارة أمريكا اللاتينية تجاه القضية الفلسطينية

المطلب الأول: دعم القارة اللاتينية للكيان الصهيوني للفترة من (1947- 1973)

أسهمت دول أمريكا اللاتينية بدور كبير في إنشاء الكيان الصهيوني إذا ما علمنا إن قرار التقسيم الخاص بفلسطين رقم (181)[1]، والصادر بتاريخ 1947/11/29 حظي بأصوات غالبية دول أميركا اللاتينية، حيث كانت الجمعية العامة للأمم المتحدة آنذاك تضم (57) دولة، منها (20) دولة من دول أمريكا اللاتينية، وبذلك كانت تشكل أكثر من ثلث أصوات الجمعية العامة، وقد صوتت غالبيتها لصالح قرار التقسيم وهي (13) دولة (البرازيل، وفنزويلا، وبيرو، وألاوروغواي، وهاييتي، وغواتيمالا، وجمهورية الدومينيكان، ونيكاراغوا، وكوستاريكا، والباراغواي، وبنما، وإلاكوادور، وبوليفيا). وامتنعت عن التصويت (6) دول (الأرجنتين، والمكسيك، والسلفادور، وكولومبيا، وتشيلي ، والهوندوراس)، وصوّتت بالضد دولة واحدة (كوبا). لقد لعبت البرازيل عبر ممثلها ازوالدو ارونا، الذي كان رئيساً للجمعية العامة للأمم المتحدة آنذاك دورا كبيرا في التصويت لصالح قرار تقسيم فلسطين عبر تأجيل التصويت على القرار لمدة ثلاثة أيام لغرض إقناع الدول الأعضاء في التصويت لصالح القرار[2]. واستمر التأييد والدعم من الدول اللاتينية للكيان الصهيوني، ففي عام 1949 صوتت (18) دولة من أمريكا اللاتينية لصالح قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (273)[3] بتاريخ 1949/5/11، والذي اعترف بالكيان الصهيوني دولة وتم قبوله عضو في هيأة الأمم المتحدة "كعضو رقم 59"، بينما امتنعت البرازيل والسلفادور عن التصويت حينها، واستمر هذا الحال من الدعم منذ أواخر الأربعينيات ولغاية مطلع السبعينيات.

وتعود أسباب دعم دول أمريكا اللاتينية للكيان الصهيوني إلى تأثير الولايات المتحدة الأمريكية ونفوذها في القارة اللاتينية منذ ثورات دول القارة على الاستعمارين الإسباني والبرتغالي وتقديم الدعم الأمريكي لتلك الدول اللاتينية من اجل التحرر، وبذلك سيطرت الولايات المتحدة على مجرى الأحداث السياسية والاقتصادية

---

[1] قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (181) بتاريخ 1947/11/29. للمزيد يُنظر: Al Moqatel- قرارات الجمعية العامة - صور الوثائق.

[2] Gustavo Silva, Oswaldo Aranha: o brasileiro por trás da partilha da Palestina, Veja, 8/12/2017, veja.abril.com.br/mundo/oswaldo-aranha-o-brasileiro-por-tras-da-partilha-da-palestina.

[3] قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (273) بتاريخ 1949/5/11.

والعسكرية في معظم بلدان أمريكا اللاتينية تحت ستار مبدأ مونرو[1] لعام 1823، ومن الطبيعي أن ينعكس الترابط الصهيوني–الأمريكي على مواقف دول أمريكا اللاتينية، وأطلقت الولايات المتحدة فيما بعد استراتيجيات لشرعنة تدخلها وتغلغلها في القارة اللاتينية باعتبارها الحديقة الخلفية لأمريكا وهكذا استطاعت فرض نفوذها والتأثير في قراراتها في المحافل الدولية، يضاف إليه سبب أخر وهو ضعف الحضور العربي في الجمعية العامة للأمم المتحدة وفي القارة اللاتينية في الأربعينات والخمسينات[2].

بالمقابل عمل الكيان الصهيوني على تعزيز حضوره في القارة اللاتينية في سبيل المحافظة على المكاسب التي حققها في المحافل الدولية، حيث بدأ فتح القنوات الدبلوماسية، بعد عام واحد من تأسيسه، مع دول أمريكا اللاتينية لتعزيز علاقاته الثنائية وللحصول على الدعم والتأييد في المحافل الدبلوماسية عبر التصويت على قرارات الجمعية العامة في الأمم المتحدة، إذ افتتح ممثليات له في (الاوراغواي، والأرجنتين، والبرازيل، والمكسيك)[3]، كذلك أقامت اغلب دول أمريكا اللاتينية علاقات دبلوماسية مع الكيان الصهيوني، إذ تعد الأرجنتين أول بلد لاتيني يقيم بعثة له في إسرائيل في عام 1949، ثم تبعتها البرازيل وبعدها الاوراغواي وغواتيمالا، وفي أوائل السبعينيات وصل عدد الدول اللاتينية التي فتحت بعثات دبلوماسية لدى الكيان الصهيوني (12) دولة لاتينية (بوليفيا وشيلي وكولومبيا وكوستاريكا وإكوادور والسلفادور وغواتيمالا وهايتي وبنما وجمهورية الدومينيك وأوروغواي وفنزويلا)[4]. كما وتعد المواقف التي تبنتها القارة اللاتينية في الأعوام 1947 و1967، بمثابة مكاسب لصالح الكيان الصهيوني بامتياز، إذ قدمت بلدان أمريكا اللاتينية في عام 1967، مشروع قرار في الجمعية العامة للأمم المتحدة يطالب بانسحاب الكيان الصهيوني من الأراضي العربية المحتلة، وقد دعم المشروع البرازيل والأرجنتين كونها كانا عضوين غير دائمين في مجلس الأمن

---

[1] Michael T. Lubragge. Manifest Destiny 1801- 1900, Monroe Doctrine/ The Roosevelt Corollary. American History (From Revolution to Reconstruction and beyond), Essays 1801 - 1900, **http://www.let.rug.nl**

[2] داود تلحمي، إسرائيل ودول أمريكا اللاتينية والكاريبي-الجزء الأول، 2015/11/23، مقال منشور على موقع "اتجاه" www.itijah.ps/article . أخر مشاهدة 2018/12/25.

[3] المصدر السابق.

[4] Angel Bermúdez, Israel: cómo Jerusalén pasó de ser la sede de 16 Embajadas a no tener ninguna, 2017/12/9, BBC NEWS MUNDO, www.bbc.com/mundo/noticias-internacional

حينها، لكن اتضح فيما بعد انه تم استخدم النص لغرض مغاير إلا وهو صياغة قرار مجلس الأمن رقم (242) بتاريخ 1967/11/22، الذي ربط قرار الانسحاب من الأراضي المحتلة بالاعتراف الضمني بالكيان الصهيوني كدولة دون الإشارة إلى حل لقضية فلسطين وعدها القرار مشكلة لاجئين[1].

المطلب الثاني: تحول مواقف القارة اللاتينية لصالح فلسطين بعد العام (1973–ولغاية 2017)

طرأت تحولات سياسية على مواقف دول القارة اللاتينية بعد حرب عام 1973 وتهديد العرب بقطع البترول عن من يثبت دعمه للكيان الصهيوني وسبب ذلك ارتفاعاً في أسعار النفط العالمية، ويعد هذا الحدث بمثابة نقطة تحول في مواقف القارة اللاتينية لصالح فلسطين، إذ كانت كافة دول القارة تصوت لصالح الكيان الصهيوني وضد أي قرار لإدانة الكيان، لكن بعد عام 1973 حصل تفاوت وتباين في المواقف السياسية والدبلوماسية لدول أمريكا اللاتينية حيث انتقلت المواقف من مرحلة التصويت لصالح الكيان إلى التصويت لصالح فلسطين أو الامتناع عن التصويت واخذ جانب الحياد تجاه الصراع العربي الإسرائيلي، على سبيل المثال صوتت اغلب دول القارة لصالح قرار الجمعية العامة رقم (3092) في 1973/12/7، الفقرة(أ)، وعدّ القرار الإجراءات التي اتخذتها إسرائيل في تغيير معالم الأراضي المحتلة هي باطلة وملغية، وامتنعت (3) دول فقط (بوليفيا، وكوستاريكا، ونيكاراغوا)، ولم يصوت ضد القرار أي دولة لاتينية[2].

فيما يخص قرار الجمعية العامة رقم (3175)[3] بتاريخ 1973/12/17، بشأن تأكيد السيادة العربية الدائمة على الثروات الطبيعية في المناطق العربية المحتلة، صوت لصالح القرار (12) دولة لاتينية، وامتنعت (7)، وعارضت القرار(3) دول، كذلك بالنسبة للقرار رقم (3210)، بتاريخ 1974/10/14، بشأن

[1] Cecilia Baeza , América latina y la cuestión palestina (1947-2012), Universidad de Brasilia, Araucaria. Revista Iberoamericana de Filosofía, Política y Humanidades, Vol. 14, Nº 28. (2012), P. 115.

[2] قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (3092) بتاريخ 1973/12/7، (الفقرة – أ).

[3] قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (3175) بتاريخ 1973/12/17.

دعوة منظمة التحرير الفلسطينية إلى الاشتراك في مداولات الجمعية العامة، صوت لصالح القرار (10) دول، وضد القرار (2)، وامتنعت (9) دول لاتينية[1].

واستمر هذا التفاوت في المواقف اللاتينية تجاه القضية الفلسطينية ففي التصويت على قرار الجمعية العامة رقم (3379)[2] الصادر بتاريخ 1975/11/10، الذي عد الصهيونية شكلا من إشكال العنصرية والتمييز العنصري، وطالب القرار جميع دول العالم بمقاومة الأيديولوجية الصهيونية التي حسب القرار تشكل خطراً على الأمن والسلم العالميين، صوتت لصالح القرار (4) دول لاتينية، وضد القرار (10)، وامتنعت (11) دولة لاتينية. لكن حال القارة اللاتينية تغير تماماً بعد هذا التصويت حيث أدهشت البرازيل المجتمع الدولي إذ صوتت لصالح القرار ولم تصوت بعد ذلك التاريخ لصالح الكيان الصهيوني، وقد حصل هذا التحول السياسي للبرازيل بضغط من العراق[3] فقد كان حينها يعد مورّداً رئيسا للبرازيل بالنفط، وانطلاقاً من هذا التصويت بدء مفعول تأثير الدومينو على سياسيات دول القارة اللاتينية في التعاطي مع القضية الفلسطينية حيث استدارت القارة برمتها خلف التوجه الدبلوماسي الجديد للبرازيل وأخذت تصوت لصالح فلسطين، إذ صوتت اغلب الدول اللاتينية لصالح قرار الجمعية العامة رقم (3411)[4] في 1975/12/10، لإدانة توطيد الكيان الصهيوني علاقات التعاون مع نظام جنوب أفريقيا العنصري، حيث صوتت (17) دولة لصالح قرار، وامتنعت (3)، ولم تصوت بالضد أي دولة لاتينية. وجاء التصويت على قرار الجمعية رقم (31/62) في 1976/12/9، بشأن مؤتمر السلام للشرق الأوسط، لصالح القرار (18) دولة لاتينية، وامتنعت (5)، ولم تصوت أي دولة لاتينية بالضد من القرار[5].

---

1 قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (3210) بتاريخ 1974/10/14.

2 قرار الجمعية العامة (3379) بتاريخ 1975/11/10.

3 SEME TALEB FARES,"O pragmatismo do petróleo, as relações entre o Brasil e Iraque", Revista Brasileira de Política Internacional, 50(2), 2007, p.134.

4 قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (3411) بتاريخ 1975/12/10.

5 قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (31/62) بتاريخ 1976/12/9.

وفي سياق التوجه السياسي البرازيلي لصالح القضية الفلسطينية فقد استضافت البرازيل على أراضيها مكتباً لمنظمة التحرير الفلسطينية في عام 1976، ثم حذت حذوها المكسيك في استضافت مكتباً للمنظمة في العام ذاته، ثم البيرو في العام 1979، بعدها بوليفيا في العام 1982، والأرجنتين في العام 1985[1].

كذلك صوتت اغلب الدول اللاتينية لصالح قرار مجلس الأمن رقم (478) بتاريخ 1980/8/20 لشجب تطبيق القانون الأساسي للكيان الصهيوني على القدس، وعدّ القرار تشريع القانون الأساسي لإسرائيل انتهاكا للقانون الدولي وباطلاً، ودعا كافة دول العالم لنقل سفاراتها من القدس إلى تل أبيب وعلى هذا الأساس نقلت (13) دولة لاتينية سفاراتها من القدس إلى تل أبيب[2]. كما وصوتت (17) دولة لاتينية لصالح قرار الجمعية العام للأمم المتحدة رقم (A/RES/44/121) في 1989/12/15 والذي حظي بتصويت (104) دولة، وجاء لإدانة رفض تخلي الكيان الصهيوني عن امتلاك الأسلحة النووية وطالب بوضع منشآته النووية تحت إشراف وكالة الطاقة النووية الدولية[3].

في العام 1989 صوتت (22) دولة من أمريكا اللاتينية لصالح قرار الجمعية العامة رقم (A/RES/44/2)[4] بتاريخ 1989/10/6، والذي أدان الاحتلال الإسرائيلي بانتهاك حقوق الإنسان، وطالبه بالالتزام بقرارات مجلس الأمن وجنيف، وعد احتلال إسرائيل للأراضي الفلسطينية منذ العام 1967 لا يغير من الوضع القانوني لهذه الأراضي. أيضا صوتت جميع دول قارة أمريكا اللاتينية والكاريبي، باستثناء (كولومبيا، وغواتيمالا، والهندوراس، وبنما)، لصالح قرار الجمعية العامة رقم (A/RES/66/17) بتاريخ 2011/11/30، حول إيجاد "تسوية سلمية للمسألة الفلسطينية"، وطالب بانسحاب الكيان الصهيوني من

---

[1] Cecilia Baeza, op.cit., p.118

[2] سيناريوهات ترامب لنقل السفارة الأمريكية للقدس، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، التقدير الاستراتيجي (96)، لسنة 2017، (بيروت، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2017)، ص1.

[3] قرار الجمعية العام للأمم المتحدة رقم A/RES/44/121 بتاريخ 1989/12/15.

[4] قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم A/RES/44/2 بتاريخ 1989/10/6.

الأراضي الفلسطينية المحتلة في عام 1967، واقر الحق للشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة وأعطى الحق للاجئين في العودة إلى فلسطين[1].

وقد تجلت معالم التضامن والتأييد لدول أمريكا اللاتينية مع القضية الفلسطينية بشكل كبير عبر افتتاح مكاتب تمثيلية لدول أمريكا اللاتينية في رام الله في فلسطين، حيث افتتحت تشيلي مكتباً في رام الله في العام (1998)، ثم البرازيل عام (2004)، والمكسيك عام (2005)، والأرجنتين عام (2008)، وفنزويلا عام (2009). كما وشاركت الأرجنتين وشيلي والبرازيل والمكسيك وفنزويلا في المؤتمر الدولي لدعم الاقتصاد الفلسطيني عام 2009، من أجل إعادة أعمار غزة، كما علقت الدول فنزويلا وبوليفيا في عام 2009، ونيكاراغوا في عام 2010، علاقاتها الدبلوماسية مع الكيان الصهيوني. وفي العام 2010، اعترفت الدول (فنزويلا، والبرازيل، والأرجنتين، وبوليفيا، والإكوادور، وشيلي، وغيانا، والبيرو، والباراغواي، وسورينام، وألاوروغواي)، بالدولة الفلسطينية. وفي عام 2011، تم توقيع اتفاقية للتجارة الحرة بين السوق الجنوبية المشتركة (الميركوسور)، وفلسطين[2].

وفي عام 2011 صوتت اغلب دول أمريكا اللاتينية لمنح فلسطين عضوية كاملة في منظمة التربية والثقافة والعلوم (اليونسكو)[3]، كما وأثمر التقارب والتعاون العربي اللاتيني في عام 2012، عن تصويت معظم دول أمريكا اللاتينية لصالح قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (67/19) بتاريخ 2012/11/29 والذي منح فلسطين صفة دولة مراقب غير عضو في الأمم المتحدة، وأصبح يحق لفلسطين التصويت في الأمم المتحدة والانضمام إلى المنظمات الدولية، حيث صوتت (25) دولة لاتينية، وامتنعت (6)، وصوتت دولة واحدة بالضد وهي (بنما) [4].

المبحث الثاني: أسباب التحول السياسي للقارة اللاتينية لصالح فلسطين بعد العام 1973

[1] قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم A/RES/66/17 بتاريخ 2011/11/30.

[2] Latinoamérica y Palestina: Alianza de solidaridad y Resistencia, 26 /10/ 2017, Websit: teleSur, https://www.telesurtv.net/news/Latinoamerica-y-Palestina-Alianza-de-solidaridad-y-resistencia-20171026-0002.html

[3] مركز الزيتونة للدارسات والاستشارات، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2011، (بيروت، مركز الزيتونة للدارسات والاستشارات، 2011) ص234.

[4] قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (67/19) بتاريخ 2012/11/29.

المطلب الأول: أسباب التحول السياسي من وجهة نظر عامة

تعزو الآراء التحليلية لكثير من البحوث والدراسات أسباب التحول في مواقف دول أمريكا اللاتينية السياسية والدبلوماسية لصالح دعم القضية الفلسطينية بعد حرب تشرين الأول/ 1973، إلى عدة قضايا أهمها، انضمام أو تأثر دول القارة اللاتينية إلى منظمة حركة عدم الانحياز التي تأسست عام 1955، وصعود الحركات اليسارية في القارة اللاتينية، بالإضافة إلى دور الجاليات العربية في التأثير على التوجهات السياسية لدول القارة لصالح التعاون مع العرب ونصرة القضية الفلسطينية، كذلك وجدنا إن بعض الآراء تشير بشكل سريع ومختصر إلى تأثير تنامي الثروة النفطية لدى العرب بعد حرب تشرين الأول/1973، دون شرح الكيفية والإلية التي اتبعها العرب آنذاك في استثمار تلك الثروة، لكننا نرى إن جميع تلك الأسباب غير دقيقة وغير مقنعة وأحيانا غير وافية للأسباب الآتية:

اولاً: فيما يخص انضمام دول القارة اللاتينية أو تأثرها بحركة عدم الانحياز، ففي بداية الحركة لم تكن أي دولة لاتينية عضو في حركة عدم الانحياز بسبب شرط مؤتمر بانونغ في اندنوسيا عام 1955، والذي اقتضى بان تنتمي الدولة العضو إلى إحدى القارتين الإفريقية أو الأسيوية، فيما بعد انضمت دولة واحدة من القارة اللاتينية وهي كوبا إلى حركة عدم الانحياز خلال مؤتمر القمة الأول التأسيسي ببلغراد عام 1961، وشاركت ثلاث دول لاتينية في المؤتمر (البرازيل، والإكوادور، بوليفيا) بصفة مراقب، وفي مؤتمر القمة الثاني للحركة في القاهرة عام 1964، وعلى الرغم من ازدياد الأعضاء في الحركة إلا إن الدول اللاتينية (البرازيل والأرجنتين وبوليفيا وتشيلي والمكسيك، والارواغواي وترينيداد وتوباغو وفنزويلا)، شاركت بصفة مراقب وليس عضو[1]، كما وان مؤتمر الحركة الذي عقد في الجزائر عام (1973) طالب الكيان الصهيوني بالانسحاب الفوري من الأراضي المحتلة، ودعا إلى قطع أو تعليق أو تجميد العلاقات مع الكيان الصهيوني ومقاطعته في المجالات الدبلوماسية والاقتصادية والعسكرية والثقافية، وعلى اثر ذلك قطعت (26) دولة افريقية علاقاتها الدبلوماسية معه، وانسحبت 3 سفارات لبلدان افريقية من القدس وأغلقت أبوابها تضامناً مع الدول العربية[2]، بالمقابل سجلت حالتين فقط لدولتين لاتينية قطعت علاقاتها الدبلوماسية مع الكيان الصهيوني، كوبا (1973)

---

[1] حمدية ياسين، شريفي فتحي، دور الجزائر في حركات التحرر العربية "الرئيس هواري بومدين" أنموذجا 1965- 1978، رسالة ماجستير (منشورة)، جامعة جيلالي بونعامة (الجزائر)، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2017/216، ص 25-26-32-37

[2] Angel Bermúdez, Israel: cómo Jerusalén pasó de ser la sede de 16 Embajadas a no tener ninguna, 2017/12/9, BBC NEWS MUNDO, www.bbc.com/mundo/noticias-internacional

وغوايانا (1974)، ولم تستجيب الدول اللاتينية الأخرى لمطالب مؤتمر حركة عدم الانحياز عام 1973، بل أبقت على (12) سفارة لها في القدس، ولم تقطع علاقاتها ولم تسحب سفاراتها من القدس وتنقلها إلى تل أبيب إلا لغاية الثمانينيات[1]، على اثر قرار مجلس الأمن رقم 478 بتاريخ 1980/8/20، الصادر لشجب تطبيق القانون الأساسي للكيان الصهيوني على مدينة القدس، بالإضافة إلى إن حركة عدم الانحياز تأسست عام 1955، بينما اغلب دول أمريكا اللاتينية باستثناء كوبا، استمرت بدعم وتأييد موقف الكيان الصهيوني والتصويت له في المحافل الدبلوماسية والجمعية العامة على طول (20) عاما، أي منذ تاريخ تأسيس المنظمة ولغاية العام 1975، حيث كانت الكتلة الأميركية اللاتينية في الخمسينيات والستينيات الكتلة الأكثر دعماً لإسرائيل قبل الكتلة الغربية وقارة إفريقيا. وفي العام 1972، وافقت منظمة الدول الأميركية(OAS)، التي تضم دول قارة أمريكا الشمالية وقارة أمريكا الجنوبية ودول البحر الكاريبي، على منح الكيان الصهيوني صفة عضو مراقب في المنظمة، وهو امتياز لم تحصل عليه أية دولة أخرى من خارج القارة سوى إسبانيا، وقد بقيت القارة اللاتينية تساند الكيان وتصوت له حتى أواخر العام 1974 [2].

ثانياً: صعود الحركات اليسارية في القارة اللاتينية، كانت دول القارة اللاتينية تحكم من قبل الأنظمة اليمينية والعسكرية طيلة فترة الستينيات والسبعينيات والثمانينيات ولغاية نهاية التسعينيات، لذا وقفت جميعها باستثناء كوبا مع الكيان الصهيوني في حرب عام 1967، وصوتت جميعها ضد القرارات التي تدينه، فقط بلدين وصل اليسار لحكمهما آنذاك هما كوبا وتشيلي، إذ وصل الرئيس الكوبي فيديل كاسترو إلى حكم كوبا عام 1959، وفي تشيلي حكم اليساري سلفادور الليندي للفترة من 1970- 1973، لكنه حافظ على علاقات ودية مع الكيان الصهيوني على اعتقاد إن "الصهيونية هي حركة التحرر الوطنية للشعب اليهودي" ورفض إعطاء الجامعة العربية صفة دبلوماسية[3]. لذا يتضح إن الحركات اليسارية لم تكن تمتلك القرار في فترة السبعينات والثمانينات والتسعينات حتى ينسب إليها سبب التحول السياسي في مواقف دول القارة لصالح فلسطين، بل على العكس كانت أنظمتها تنظر بعين الريبة لحركات التحرر الثورية وتسعى لقمعها في أي مكان من القارة، وكانت لديها علاقات تعاون عسكرية وأمنية وتبادل خبرات وتدريب ومشورة وصفقات أسلحة مع الكيان الصهيوني، مع التنويه بان الأنظمة اليسارية وصلت لحكم القارة اللاتينية في نهاية القرن العشرين،

---

1 داود تلحمي، مصدر سبق ذكره.
2 المصدر نفسه.
3 الموسوعة الفلسطينية، أمريكا اللاتينية والقضية الفلسطينية (دول)، 2013/9/8، www.palestinapedia.net

بالتحديد في عام 1998، حيث أُنتخب هوغو تشافير عام 1998 رئيساً لفنزويلا، وريكاردو لوغاس في تشيلي عام 2000، ولولا دا سيلفيا في البرازيل في عام 2002، ونيستور كيرشنر في الأرجنتين عام 2003، وتابير فاسكوس في الاوراغواي، وايفو مورااليس في بوليفيا في العام 2005، ودانييل اورتيغا في نيكاراغوا في عام 2006، ورافائيل كوريا في الإكوادور في العام 2006، وفرناندو لوغو لحكم الباراغواي في عام 2008، وموريسو فيونز في السلفادور عام 2009[1].

ثالثاً: تأثير الجاليات العربية والشتات الفلسطيني على التوجهات السياسية لدول القارة، لم تكن الجاليات العربية والشتات الفلسطيني تملك الحجم والوزن البشري ولا التنظيم والتنسيق والحراك الشعبي في فترة السبعينات. فعلى الرغم من إن منظمة التحرير الفلسطينية عملت على توعية الشباب العربي في القارة اللاتينية وتم إنشاء وتأسيس مؤسسات واتحادات لغرض التنسيق والعمل سوية في التأثير على الرأي العام والأنظمة الحاكمة في القارة بغض النظر عن توجهاتها يمينية كانت أم يسارية، لكن دور الجالية كان ضعيفاً نسبيا وكان يفتقر إلى الوحدة والتنسيق على عكس الشتات اليهودي الذي عد الصهيونية عاملاً جامعاً له[2]، بالإضافة إلى إن مسالة قياس تأثير لوبيات الشتات في السياسة الخارجية للبلدان اللاتينية ليس بالأمر السهل حيث لم تنشر دراسات تجريبية بهذا الخصوص إلا القليل، ولذلك لا يمكن ربط سبب التوجهات السياسية الخارجية لدول القارة بعامل ضغط الجالية العربية أو اليهودية[3]، كذلك الحال بالنسبة إلى اتحاد الجاليات العربية بأمريكا الجنوبية (فياراب) الذي تأسس في العام 1973، وهو منظمة غير حكومية في الأرجنتين، ويضم اتحادات في كل دولة من الدول اللاتينية ويهدف إلى تعزيز العلاقات مع الدول العربية لكنه تعرض لنكسات وانقسام وشلل بعد الحرب الأهلية في لبنان 1975، وزيارة الرئيس المصري انور السادات إلى الكيان الصهيوني عام 1977[4]، وينطبق الأمر على اتحاد الفيدراليات الفلسطينية في أمريكا اللاتينية (كوبلاك)،

---

[1] د. نصر محمد علي، صعود اليسار الجديد في أمريكا اللاتينية، قراءة في المتغيرات الذاتية والموضوعية الجديدة، 2017/2/7، مركز المستقبل للدراسات الإستراتيجية. متاح على الرابط: mcsr.net/news230.

[2] سيسيليا بايزا، تحول أمريكا اللاتينية إلى اليمين: آثاره على فلسطين،2017/1/10، منشور متاح باللغتين الانكليزية والفرنسية. على موقع "الشبكة: شبكة السياسات الفلسطينية".

[3] المصدر نفسه.

[4] إبراهيم نافع وآخرون: العرب في أمريكا اللاتينية يسقطون صراع الحضارات، 2005/4/16، جريدة الأهرام السنة 129، العدد 43230، الصفحة الأولى.

تأسس الاتحاد في منتصف الثمانينات واعتمد كإحدى المنظمات الشعبية لمنظمة التحرير الفلسطينية، حيث يحاول كوبلاك الحفاظ على وجوده وتماسكه حيث عقد أخر مؤتمر له منذ حوالي 25 عاما[1]، وفي النهاية تمكن من عقد مؤتمره الرابع في شهر تشرين الأول/2017، في نيكاراغوا وسط انقسامات وتشظي.

لكن مما لا شك فيه إن دور الجالية العربية والشتات الفلسطيني في الألفية الثانية كان نشاطاً ويملك ثقل بشري كبير ونجح أبناء الجالية في دخول الوسط السياسي والفوز بالانتخابات البرلمانية ووصل البعض إلى سدة الحكم في بعض البلدان اللاتينية، حيث يوجد قرابة (25) مليون مواطن من أصول عربية في القارة اللاتينية، منهم (12) مليون في البرازيل، مقابل(96) إلف يهودي، وفي الأرجنتين (3.5) مليون عربي مقابل (182) إلف يهودي، وفي تشيلي (400) إلف مواطن عربي مقابل (30) إلف يهودي[2]، وبذلك استطاعت الجالية العربية القيام بفعاليات أسهمت في استمالة شعوب القارة وأنظمتها لصالح القضية الفلسطينية عبر طرح الحقائق والتعريف بالقضية وما يتعرض له الشعب الفلسطيني من جرائم ترتكب بحقه من الكيان الصهيوني واحتلاله للأراضي العربية، فقد أسست منظمات واتحادات، مثل مؤسسة بيت لحم 2000، والاتحاد الفلسطيني، والاتحاد العام لطلبة فلسطين والتي قامت بأنشطة سياسية لصالح فلسطين، وكان يجتمع ممثلو الشتات الفلسطيني مع كبار المسؤولين ونواب برلمان في دول أمريكا اللاتينية لغرض التباحث في تعزيز العلاقات الفلسطينية اللاتينية وقد قادت تلك المباحثات واللقاءات إلى توقيع اتفاقيات بين فلسطين ودول لاتينية، فقد وقعت تشيلي مع فلسطين مذكرة حول التعاون العلمي والتقني والتعليمي، ومن ثم افتتحت تشيلي مكتباً تمثيلياً دبلوماسياً في رام الله مقر السلطة الفلسطينية عام (1998)، فيما بعد افتتحت البرازيل مكتبا لها في رام الله في عام 2004، تلتها المكسيك في عام (2005)، والأرجنتين عام (2008)، وفنزويلا عام (2009)، وما زال حراك الجالية العربية مثمراً عبر إطلاق المبادرات لدعم فلسطين ومقاطعة الكيان الصهيوني، حيث تم إلغاء العقد المبرم مع شركة المياه الإسرائيلية (مكورت) لإنشاء محطة لمعالجة

---

[1] منظمة التحرير الفلسطينية، دائرة شؤون المغتربين". بيان السكرتارية المؤقتة لاتحاد الفيدراليات الفلسطينية في أمريكا اللاتينية والكاريبي. للمزيد يُنظر : إتحاد الفيدراليات الفلسطينية في دول أمريكا اللاتينية والكاريبي (كوبلاك) يعقد مؤتمره في نيكاراغوا رغم رفض دائرة شئون المغتربين والعديد من المؤسسات والأنظار تتجه نحو سنتياغو! ، متاح على الرابط: https://ibraspal.org/ar/post/145

[2] د.صدفة محمد محمود، فلسطين تكسب أمريكا اللاتينية، 2016/1/7، جريدة الخليج، http://www.alkhaleej.ae

المياه في الأرجنتين عام 2014، وإلغاء صفقة مع الشركة العسكرية الإسرائيلية (البيت سيستمز) على اثر الحراك الشعبي والاحتجاجات للجالية العربية والفلسطينية وغيرها من الأنشطة[1].

المطلب الثاني: الأسباب الفعلية للتحول السياسي

كما اشرنا سلفا إلى إن الأسباب التي يذكرها الباحثون في تعليل التحول السياسي لدول القارة اللاتينية بعد حرب تشرين الأول عام 1973 لم تكن مقنعة بما يكفي، وعليه فان تغيير الدول اللاتينية مواقفها وسياستها لصالح العرب نابع عن صدمة أوجدها العالم العربي آنذاك كانت سببا في التحول السياسي لمواقف القارة باتجاه التقارب مع العرب والتصويت لصالح فلسطين، وان تلك الصدمة وقعت حين هدد العرب بقطع البترول عن الدول التي يثبت دعمها للكيان الصهيوني، وتم الإعلان بان النفط سلاح في المعركة في حرب تشرين/1973، إذ لا شك في إن الصدمة دفعت كثير من الدول إلى مراجعة حساباتها وسياستها، لكن ما يعنينا في الأمر هو أي من الدول اللاتينية يشكل اعتمادها على النفط العربي بنسبة كبيرة وانه قد يضر مصالحها إذا ما قُطع عنها، مما تُوجب عليها انذآك إن تتبنى سياسة جديدة في تغيير مواقفها باتجاه التقارب والتعاون مع العرب ونصرة فلسطين لكي تتجنب مخاطر تقاطع المصالح النفطية والنيئ عن عواقب تلك الصدمة، بعد البحث والتقصي وجدنا إن البرازيل هي البلد اللاتيني الوحيد الذي كان يعتمد على النفط العربي والاستثمارات العربية والعلاقات التجارية مع العالم العربي، وهذا بطبيعة الحال ما يفسر تغيير مواقفها السياسية والدبلوماسية تجاه العرب في تصويتها لصالح العرب وفلسطين بعد العام 1973، وموافقتها على فتح مكتبا لمنظمة التحرير الفلسطينية على أرضها في العام 1975، وللأسباب التي سنذكرها في أدناه:

أولا: إن نجاح إستراتيجية العرب في استخدام النفط سلاح في المعركة بعد حرب تشرين الأول/1973 حينما هددت الدول العربية المنتجة للنفط بعدم تصدير النفط إلى الدول التي تدعم أو تؤيد الكيان الصهيوني، خلال اجتماع وزراء النفط العرب في الكويت وقرروا تخفيض الإنتاج العربي بنسبة 5% فوراً، وتخفيض 5% من الإنتاج كل شهر حتى تنسحب إسرائيل إلى خطوط ما قبل حزيران/1967 وقررت ست دول بترولية من الأوبك رفع سعر بترولها بنسبة 70%[2]، مما أدى إلى حدوث أزمة طاقة لدى أمريكا وحلفائها اثر ذلك،

[1] مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، أرشيف نشرة "فلسطين اليوم" بتاريخ 2017/3/31، العدد 4245، ص35.

[2] حرب أكتوبر، شبكة الانترنت العنكبوتية، https://ar.wikipedia.org/wiki

وسببت ارتفاعا في أسعار البترول أدى إلى انخفاض النمو الاقتصادي السنوي في الولايات المتحدة من (6%) في عام 1973 إلى (-6%) في عام 1974[1] وعلى اثر ذلك قام هنري كيسنجر بزيارة المملكة السعودية لإقناعها بالتخلي عن فكرة إيقاف تصدير البترول وعدم رفع أسعاره من قبل الدول العربية.

لذا أحدثت الصدمة النفطية حالة يقظة لدى البرازيل ودفعها للتفكير بصورة براغماتية في سبيل تجنب غضب الدول العربية في قطع البترول أو رفع أسعاره لما سيؤول إليه من نتائج كارثية على اقتصادها الذي كان يعتمد على استهلاك النفط بنسبة 80%، وكان العراق والمملكة السعودية يشكلان المورد الرئيسي في تزويد البرازيل بالنفط حيث تتناوب الدولتان على المرتبتين الثانية والثالثة، وبذلك استطاع العراق استثمار التبعية البرازيلية واحتياجات البرازيل للنفط العراقي والعربي في التأثير في السياسة الخارجية البرازيلية لغرض الوقوف إلى جانب القضية الفلسطينية، وأثمر ضغط العراق على البرازيل عن فتح مكتب لمنظمة التحرير الفلسطينية في برازيليا في عام 1975[2]. كما وكتب السفير الإسرائيلي لدى البرازيل آنذاك مردخاي سكهنيرس "إن هدف البرازيل في تعزيز علاقاتها مع دول الشرق الأوسط واقعي تماما، وهو السعي في تعزيز المصالح الاقتصادية والتجارية والمالية الحيوية، كما هو محدد من قبل الرئيس البرازيلي، وهذه المصالح تتطلب تطوير العلاقات مع العرب، أولا وقبل كل شيء مع الدول المنتجة للنفط"[3]،

ثانياً: تأثير الاستثمارات العربية والعلاقات التجارية في التحول السياسي والدبلوماسي للبرازيل لصالح القضية الفلسطينية حيث اختارت البرازيل التقارب مع الدول العربية بهدف استقطاب الاستثمارات العربية وتعزيز التعاون التجاري مع الدول العربية عبر البحث عن أسواق بديلة لصادراتها لضمان استقرار ميزانها التجاري كونها كانت تعتمد على استيراد النفط من الشرق الأوسط بمعدلات عالية، فبالإضافة إلى إنشاء الشركة العربية البرازيلية للاستثمار، والبنك العراقي البرازيلي في عام 1981، كذلك إنشاء ائتلاف تجاري مع الكويت

---

[1] مازن أرشيد، تاريخ الصدمات النفطية، 2016/4/18، موقع "العربي الجديد"، https://www.alaraby.co.uk/supplementeconomy

[2] مرصد أمريكا اللاتينية، دراسات، البرازيل والشرق الأوسط: ماض مرتبط بالنفط ، 2015/7/4.

[3] IGITION GADOL news ،El mundo Judio en Espanol, Salieron a la luz los vínculos entre Israel y la dictadura en Brasil,18/11/2018, http://www.itongadol.com/noticias/val/112873/salieron-a-la-luz-los-vinculos-entre-israel-y-la-dictadura-en-brasil.html

في عام 1975، فقد وقعت البرازيل مع العراق والمملكة السعودية (13) اتفاقية تجارية واستثمارية بين عامي 1973 و1989، من بينها خمسة اتفاقيات مع العراق، من ضمنها اتفاق تعاون نووي في العام 1980، كما ودخلت الشركات البرازيلية السوق العراقية وعملت على مشاريع منها مشروع سكة الحديد الرابطة بين بغداد وعكاشات والتي بلغت قيمتها 1.2 مليار دولار[1]، أيضا تم تشكيل اللجنة المشتركة العراقية البرازيلية في عام 1979، وتم توقيع البرنامج التنفيذي للتعاون الثقافي والعلمي والتعليمي في عام 1982، وتم توقيع بروتوكول للتعاون الدولي بين العراق والبرازيل في عام 1987[2]، أما بالنسبة لتعزيز التعاون مع الجانب السعودي فقد افتتحت البرازيل سفارتها في جدة في العام 1973، وتم توقيع اتفاقية التعاون الاقتصادي والتقني بين البلدين في عام 1975، وتم تشكيل اللجنة المشتركة السعودية البرازيلية في العام 1979، وتم توقيع برتوكول للتعاون الصناعي العسكري بين البلدين في العام 1984[3].

بالمقابل وجدنا معلومات قليلة جدا تشير إلى إن هناك دولا لاتينية مثل (البيرو والارجنتين وتشيلي) غيرت مواقفها بعد عام 1973 لصالح العرب والقضية الفلسطينية لكن مواقفها كانت متذبذبة وان تحولها السياسي كان يرنو إلى مجرد كونها تطلعات لتحسين اقتصادياتها أو لجذب استثمارات عربية لبلدانها لكن لم تثمر تلك التطلعات عن أي تعاونا أو تنسيقا سياسيا فيما بعد بينها وبين العالم العربي، فعلى سبيل المثال، تشير معلومات إلى ان البيرو تضررت من تداعيات أزمة النفط وارتفاع الأسعار العالمية بعد تهديد العرب بقطع البترول حيث لم يستطيع نظام الحكم في البيرو في عهد خوان فيلاسكو الفارادو (1968 –1975)، تمويل الإصلاحات التي دعا إليها بسبب أزمة الطاقة في السبعينات مما أدى إلى تدهور في الاقتصادي البيروفي وانخفاض قيمة العملة وإغراق البلد في ديون وإطلاق سياسيات تضخمية الأمر الذي دفعه إلى تأييد الموقف العربي، وطالب إسرائيل بالانسحاب من الأراضي المحتلة[4].

---

[1] مرصد أمريكا اللاتينية، مصدر سابق.

[2] Ministry of Foreign Affairs (Brazil), Republic of Iraq, website: itamaraty.gov.br

[3] Ibid

[4] Juan Velasco Alvarado, 51.° Presidente del Gobierno Revolucionario de las Fuerzas Armadas del Perú, en.wikipedia.org

كما وشرعت **الأرجنتين في عهد نظام خوان بيرون (1946 – 1974) إلى تغيير سياستها وإعلان موقفها من مؤيد للكيان الصهيوني إلى دولة غير منحازة تجاه الصراع العربي الإسرائيلي، ومن ثم مؤيدة لقرارات الأمم المتحدة لصالح فلسطين في العام 1973**[1]**، وحاولت افتتاح مكتباً لمنظمة في العام 1976 لتحذو حذو البرازيل لكن المعارضة القوية للجالية اليهودية وقفت بالضد من هذه السياسية ودفعت البلاد إلى تبني سياسة أكثر اعتدالاً تجاه الكيان الصهيوني**[2].

كذلك انسحب الأمر على تشيلي بعد الانقلاب العسكري الذي قاده الجنرال اوغستو بينوشيه في العام 1973 والذي أطاح بحكم سلفادرو الليندي، إذ على الرغم من إن الانقلاب مدعوم من أمريكا وإسرائيل إلا إن بينوشيه أيد الموقف العربي وطالب باحترام حقوق الشعب الفلسطيني بهدف استدراج الاستثمارات العربية لتشيلي[3]، لكن التعاون العسكري والأمني والعلاقات استمرت في التطور بين تشيلي والكيان.

في نهاية الأمر يتضح إن اعتماد البرازيل على النفط والاستثمارات العربية كان السبب في تغيير مواقفها السياسية والدبلوماسية لصالح التقارب والتعاون مع العرب والتصويت لصالح القضية الفلسطينية بما يخدم مصالحها الحيوية لكن بالمقابل لم نجد ما يفسر ويبرر سير دول القارة اللاتينية في ركب البرازيل بشأن التصويت لصالح العرب وفلسطين والتخلي عن الكيان الصهيوني سوى مفعول تأثير الدومينو.

المبحث الثالث: مواقف دول أمريكا اللاتينية تجاه فلسطين بعد العام 2017.

المطلب الأول: تذبذب مواقف الدول اللاتينية تجاه فلسطين بعد العام 2017 ونقل السفارات

شهدت ساحة أمريكا اللاتينية والكاريبي تأرجحا في مواقف دولها تجاه القضية الفلسطينية خلال العامين (2017، 2018)، وظهرت حدة التذبذب في المواقف بشكل واضح وجلي بعد إن أعلن الرئيس الأمريكي

---

1. الموسوعة الفلسطينية، مصدر سابق.

2. Regina Sharif "Latin America and the Arab-Israeli Conflict", Journal of Palestine Studies, vol. 7, N° .1, Autumn, 1977, Pp.116-117

3. داود تلحمي، مصدر سابق.

دونالد ترامب قراره بالاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل في 2017/12/6، وتم نقل سفارة واشنطن من تل أبيب إلى القدس بتاريخ 14/أيار/2018[1]، على هذا الأساس تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرار رقم (A/ES-10/L.22) [2] بتاريخ 2017/12/21 لرفض اعتراف ترامب بالقدس عاصمة لإسرائيل، ونال القرار تأييد (128) دولة، وجاء تصويت دول أمريكا اللاتينية والكاريبي حول القرار كما يلي: صوتت ضد قرار ترامب (10) دول لاتينية (بوليفيا والبرازيل وشيلي وكوستاريكا وكوبا والإكوادور ونيكاراجوا والبيرو وألاوروجواي وفنزويلا)، فيما امتنعت عن التصويت (8) دول (الأرجنتين وكولومبيا والسلفادور وهايتي والمكسيك وبنما والباراجواي والدومينيكان)، بينما انحازت كل من غواتيمالا والهندوراس لصالح القرار الأمريكي، وكانت هناك تداعيات لقرار الرئيس الأمريكي ترامب على مواقف دول أمريكا اللاتينية، حيث أثمر الحراك الدبلوماسي الأمريكي الصهيوني في إحداث تغييراً في المواقف السياسة لصالح الكيان الصهيوني حيث أعلنت دول لاتينية عن عزمها نقل سفارتها أسوة بأمريكا، مثل غواتيمالا وبنما والباراغواي والهندوراس والبرازيل، نقل البعض سفارته والبعض الأخر يروم ذلك معلناً إن الموضوع مجرد مسالة وقت لا أكثر[3].

في هذا الصدد افتتحت غواتيمالا سفارة لها في القدس بتاريخ 2018/5/16 أي بعد يومين من نقل السفارة الأمريكية، لتصبح بذلك الدولة الثانية بعد الولايات المتحدة الأمريكية التي تنقل سفارتها من تل أبيب إلى القدس، في حفل حضره عشرات المسؤولين من كلا البلدين[4]. ثم لحقتها الباراغواي حيث نقلت سفارتها إلى القدس بتاريخ 2018/5/21، وبذلك كانت ثاني دولة في أميركا اللاتينية بعد غواتيمالا تنقل سفارتها لدى الكيان الصهيوني من تل أبيب إلى القدس، إلا أنها غيرت موقفها بعد فوز الرئيس ماريو عبده، من أصول

---

1 افتتاح السفارة الأمريكية بالقدس، 2018/5/14، موقع "RT Arabic"، أخر مشاهدة 2018/12/30.الرابط: arabic.rt.com.

2 قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم "A/ES-10/L.22" بتاريخ 2017/12/21.

3 نتنياهو يكشف ما قاله الرئيس البرازيلي عن نقل سفارة بلاده إلى القدس، موقع Sputnik عربي، 2018/12/30، arabic.sputniknews.com.

4 افتتاح سفارة غواتيمالا في القدس المحتلة، 2018/5/16، موقع "وكالة الإنباء والمعلومات الفلسطينية"، متاح على الرابط: http://www.wafa.ps/ar_page.aspx?id=22mzTKa820684239111a22mzTK

لبنانية، والذي فاز بانتخابات الرئاسة في الباراغواي في شهر نيسان/2018، وعمل على إعادة نقل سفارة بلاده من القدس إلى تل أبيب بتاريخ 2018/9/5[1].

وفي السياق ذاته صادق برلمان الهندوراس، إحدى بلدان أمريكا الوسطى، على نقل سفارة بلاده من تل أبيب إلى القدس في شهر نيسان/2018، وتم إرسال القرار إلى السلطة التنفيذية للمصادقة عليه، واستكمالا لتنفيذ الإجراء زار وفد من كبار المسؤولين في الهندوراس الكيان الصهيوني بتاريخ 2018/12/23، للتفاوض في عملية نقل سفارة الهندوراس في تل أبيب إلى القدس وقد اشترط الوفد الهندوراسي عدة مطالب من بينها تعميق التعاون الاقتصادي بين البلدين، وان تعمل إسرائيل على تحسين العلاقة بين الهندوراس والإدارة الأمريكية الحالية وإعادة فتح السفارة الأمريكية في العاصمة الهندوراسية تيغوسيغالبا، بالإضافة إلى حصول الهندوراس على مساعدة إسرائيل في مجالات الفضاء السيبراني ومكافحة الجريمة المنظمة، وإرسال خبراء إسرائيليين إلى الهندوراس بشكل دوري في مجالات المياه والزراعة[2]، وأن المفاوضات بين الطرفين وصلت مراحل متقدمة جدًا، إذ تم تحديد مبنى في القدس سيخصص لسفارة الهندوراس.

اما فيما يخص البرازيل فقد وقع الأمر الذي نخشاه، حيث طرأ تحولاً خطيراً في السياسة الخارجية البرازيلية تجاه القضية الفلسطينية عندما أعلن الرئيس البرازيلي جائير بولسينارو خلال حملته الانتخابية عام 2018، أنه يعتزم نقل سفارة بلاده في إسرائيل من تل أبيب إلى القدس، حيث كتب على تويتر "كما سبق أن أعلنا خلال الحملة (الانتخابية)، نعتزم نقل سفارة البرازيل من تل أبيب إلى القدس"، مضيفا أن "إسرائيل دولة تتمتع بالسيادة وعلينا أن نحترم ذلك تماماً"، وصرح أيضا خلال حملته الانتحابية انه ينوي طرد سفارة منظمة التحرير الفلسطينية في بلاده، بادعاء أن "فلسطين ليست دولة"[3]. مؤكداً أنه يتعرض لضغوطات كبيرة من قبل رجال أعمال في مجالات عديدة يخشون أن يتسبب قرار نقل السفارة البرازيلية إلى القدس في أضرار تقدر بالمليارات على عمليات التصدير والتجارة مع الدول العربية والإسلامية، بالإضافة إلى خشيته تنفيذ هجمات إرهابية داخل البلاد بسبب القرار، إلا إن نقل السفارة سيقع لا محال، وجوهر الأمر هو مجرد مسالة

---

[1] باراغواي تعيد سفارتها لدى إسرائيل إلى تل أبيب، 2018/9/6، BBC News Arabic,
http://www.bbc.com/arabic

[2] ربيع يحيى، هندوراس "تساوم" إسرائيل على نقل سفارتها إلى القدس المحتلة، 2018/12/23، موقع "إرم نيوز"، https://www.eremnews.com/news/world/1618026 .

[3] فاطمة شوقي، بعد وصول اليمين المتطرف للحكم في البرازيل..جايير بولسونارو يعلن نيته نقل السفارة البرازيلية من تل أبيب للقدس، ويسعى لإغلاق السفارة الفلسطينية، 2018/12/10، موقع "اليوم السابع"، www.youm7.com.

وقت[1]. وقد حذرت الجامعة العربية البرازيل بان الأمر يمثل انتهاكاً للقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن، وسيؤدي إلى انتكاسة في العلاقات العربية البرازيلية[2].

المطلب الثاني: تعزيز الدول اللاتينية علاقاتها وتعاونها العسكري مع الكيان الصهيوني.

عزز الكيان الصهيوني علاقاته مع دول القارة اللاتينية بعد حرب 1967، حيث أقام أفضل العلاقات مع الحكومات اليمينية والديكتاتوريات العسكرية خلال فترة الستينيات ولغاية الثمانينات معتمدا على احتياجات دول القارة على الأسلحة والمعدات العسكرية في تدعيم أنظمتها، لذا عمد إلى تطوير صناعاته العسكرية واستطاع تحقيق مبيعات كثيرة من ألأسلحة والمعدات العسكرية إلى كثير من دول القارة وأبرم اتفاقيات أمنية واستخباراتية وشارك في تدريب الجيوش وقدم المشورة العسكرية لمساعدة الأنظمة اليمينية الحاكمة فقد استوردت بلدان القارة تقريباً 50% من صادرات الكيان الصهيوني العسكرية في حقبة السبعينيات والثمانينيات[3]، وعمل الكيان الصهيوني على تدريب الجيوش وقوات الشرطة في بلدان أمريكا اللاتينية (البرازيل وشيلي والإكوادور والأرجنتين والسلفادور وفنزويلا وغواتيمالا ونيكاراغوا وكولومبيا) طوال السبعينات والثمانينيات لقمع حركات التمرد ومواجهة مشكلات الأمن الداخلي والثورات الداخلية[4]، وكثف علاقاته مع القارة اللاتينية في العام 1972، عبر تدريب طيارين من البرازيل والأرجنتين وبيرو وكولومبيا على قيادة الطائرات الحربية الفرنسية ميراج، وزود دول (بنما وبيرو والإكوادور وبوليفيا وكوستاريكا) بالأسلحة والمدافع الرشاشة الإسرائيلية، وعزز علاقاته الاقتصادية مع تلك البلدان[5]، كما أرسل الكيان بين عامي 1973

---

1 نتنياهو يكشف ما قاله الرئيس البرازيلي عن نقل سفارة بلاده إلى القدس، موقع Sputnik عربي، 2018/12/30، arabic.sputniknews.com.

2 الجامعة العربية تحذر البرازيل من نقل سفارتها للقدس المحتلة، موقع "عرب 48"، 2018/12/11، أخر مشاهدة 2019/1/3، www.arab48.com.

3 أمجد أبو العز، فلسطينيو أمريكا اللاتينية الغائب المُغيب من المشهد السياسي الفلسطيني: كوبا البوابة الفلسطينية لأمريكا اللاتينية، وأبو عمار أنقذ كوبا من الغرق في الظلام، (الحلقة الثانية)، 2016/1/18 ، جريدة رأي اليوم ، أخر مشاهدة 2019/1/23 . www.raialyoum.com

4 The report of the Movement BDS in Latin America (Boycott Divestment and Sanctions (BDS) Movement against Israel) , published on its main website in English and Spanish in 2/ 11/ 2018, entitled (Israeli Militarism in Latin America), P. 16.

5 الموسوعة الفلسطينية، مصدر سابق.

و1976 كميات كبيرة من الأسلحة إلى الإكوادور تتضمن طائرات النقل الخفيفة وقذائف المورتر، بالإضافة إلى تدريب القوات الإكوادورية في العام 1974، وبناء مصانع الأسلحة وتوفير التكنولوجيا والخبرة للصناعات العسكرية الإكوادورية، وتصدير الطائرات الإسرائيلية المقاتلة (كفير)، وطائرات (نيشر)، وفي تشيلي ساند الكيان نظام الجنرال اوغستو بينوشيه عام 1974، وأصبح المورد الرئيسي له فيما يخص شراء المعدات العسكرية في العام 1976، وحرص على إقامة أفضل العلاقات مع نظام تشيلي حيث زوده بالسلاح والتدريب والتكنولوجيا[1]، وما زال التعاون مستمر بين البلدين لغاية اليوم.

كما قدم الكيان الدعم لكولومبيا في الثمانينيات عبر تزويدها بطائرات مقاتلة Akfir وطائرات شحن، وصواريخ وتدريب القوات الكولومبية وتقديم المشورة الاستخباراتية وتوقيع اتفاقيات أمنية وصفقات أسلحة[2]، وما زال يعمل على تطوير منظومات الأمن في كولومبيا لغاية يومنا هذا.

وايضا ساعد غواتيمالا خلال الحرب الأهلية بين الأعوام (1960 –1996)، عبر تسليح الجيش وتدريب المتمردين، وكانت إسرائيل تقف خلف سياسة إقامة الحواجز المكثفة في غواتيمالا والتي جعلت السكان يعيشون مسلوبين الحرية في بلدهم. وأيضا ساعد الكيان الصهيوني النظام العسكري في الأرجنتين في عام 1982، أثناء حرب الفوكلاند، وقدم له الدعم اللوجستي آنذاك[3].

كما ولعب الكيان الصهيوني دورا رئيسيا في تسليح نظام انستاسيو سوموزا في نيكاراغوا بين عامي 1974 و1979، بعدما علقت الولايات المتحدة مساعداتها العسكرية لهذا النظام على اثر ضغط الناشطين في حقوق الإنسان كونه مارس أبشع الجرائم ضد شعبه والحركة الساندينية، لذا عوضت إسرائيل النقص وقدمت 98% مما يتطلب من سلاح، وقد تورط الكيان الصهيوني في الجرائم والانتهاكات التي ارتكبها نظام سوموزا من قتل جماعي وتعذيب بحق مواطنيه الذين تتراوح أعمارهم بين الرابعة عشرة والحادية والعشرين، وتسبب بمقتل أكثر من (50.000) إلف نيكاراغوي بالأسلحة الإسرائيلية، حتى إن كاتباً صحفياً اسبانياً يعمل

---

[1] The report of the BDS, op.cit., Pp.18-19.

[2] Ibid. p.25

[3] The report of the BDS, op.cit. p.25

في جريدة (EL PAIS) الاسبانية وهو مبعوث خاص في نيكاراغوا، كتب "شوارع ماناغوا تشبه تلك الشوارع الموجودة في القدس والمواد الإسرائيلية هي نفسها موجودة في كل مكان، حتى القبعات صنع في إسرائيل)[1].

تشير التقارير إلى إن تدفق الأسلحة الإسرائيلية إلى الأسواق اللاتينية وصل بمعدلات (٦٠٤) مليون دولار في عام ٢٠١٢، و(٦٤٥) مليون دولار في عام ٢٠١٣، و(٧١٦) مليون دولار في عام ٢٠١٥ و(٥٧٧) مليون دولار في عام ٢٠١٥، و(٥٥٠) مليون دولار في عام ٢٠١٦[2]، مع وجود شركات إسرائيلية تعمل في أمريكا اللاتينية، على النحو التالي، 250 شركة إسرائيلية في البرازيل، و150 شركة في المكسيك، و100 في الأرجنتين، ومثلها في كولومبيا، وبالإضافة إلى إن كثير من الدول اللاتينية تربطها علاقات اقتصادية وتجارية وتعاون عسكري وامني واتفاقيات في شتى المجالات مع الكيان الصهيوني إلا أنها استمرت بالتصويت لصالح فلسطين، بل أكثر من هذا صوتت دولاً لاتينية لصالح فلسطين مع أنها تربطها أفضل العلاقات السياسية والعسكرية والاقتصادية مع الكيان الصهيوني وتعتمد على المعونات الأمريكية ولديها تعاون عسكري وامني مع الولايات المتحدة الأمريكية والكيان إلا أنها فاجأت الكيان الصهيوني في تأييدها لمبدأ الدولة الفلسطينية وصوتت لصالح فلسطين مثل (كولومبيا والهندوراس والباراغواي)، كما سنبين في أدناه:

1- كولومبيا، كانت تصوت لصالح الكيان الصهيوني وامتنعت عن التصويت على قرار منح فلسطين صفة دولة غير عضو في الأمم المتحدة في أواخر العام 2012. بحكم علاقاتها مع أمريكا واستلامها للمعونات الأمريكية، وقوة العلاقات الاقتصادية والعسكرية مع الكيان الصهيوني كونها تعد المستورد الأول للسلاح الإسرائيلي في القارة اللاتينية بهدف محاربة الحركات المسلحة المتمردة في كولومبيا، حركة الفارك الثورية المسلحة، وجيش التحرير الوطني، وتتمتع كولومبيا بعلاقات تعاون عسكري مع الكيان الصهيوني منذ إن كان الرئيس الكولومبي خوان سانتوس (2010 – 2018)، آنذاك وزيراً للدفاع في عام 2008، حيث عمل على شراء الأسلحة الإسرائيلية وعقد اتفاقيات بمجال خدمات شركات الأمن الخاصة والخدمات

[1] Israel armó al régimen de Somoza en Nicaragua, HISPANTV, 20/5/2018, www.hispantv.com.

[2] لماذا تنحاز أمريكا اللاتينية إلى إسرائيل ضد الفلسطينيين؟، سارة شريف، 2018/5/25، موقع "الدستور"، https://www.dostor.org/2184975

الإستخباراتية، إلا إنه في نهاية المطاف قبل أيام من انتهاء ولاية خوان سانتوس في عام 2018، فاجأت كولومبيا الكيان الصهيوني بالاعتراف بفلسطين[1]، بعدما كانت هي الدولة الوحيدة من أمريكا اللاتينية التي لم تعترف بفلسطين.

2- الهندوراس، لديها علاقات قوية مع الكيان الصهيوني ويتم تزويدها بالسلاح الإسرائيلي وتشرف الأكاديميات العسكرية الإسرائيلية على تدريبات القوات الهندوراسية، وتوجد اتفاقيات تعاون في مجالات الأمن ومكافحة الفساد والإفلات من العقاب والعلوم والتكنولوجيا والزراعة والبيئة والصحة والتعليم والري، بالإضافة إلى وجود رابطة صداقة برلمانية أسهمت في التنسيق السياسي بين البلدين في التعامل مع القضايا على المستوى الثنائي والدولي[2]. إلا إن الهندوراس فاجأت الكيان الصهيوني عندما أعلنت عن تأييدها لمبدأ الدولة الفلسطينية وصوتت في الجمعية العامة لصالح الاعتراف بفلسطين دولة مراقبة في العام 2012[3].

3- الباراغواي، اتسمت مواقفها بالتذبذب تجاه القضية الفلسطينية، فقد كانت أول الدول اللاتينية التي اعترفت بدولة فلسطين في عام 2005، لكنها امتنعت عن التصويت لصالح منح فلسطين دولة مراقب غير عضو في الجمعية العامة عام 2012، ثم قامت بنقل سفارتها لدى الكيان الصهيوني إلى القدس في عام 2018، امتثالا لقرار الرئيس ترامب بالاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، إلا أنها أعادت نقل سفارتها من القدس إلى تل أبيب في شهر أيلول/2018، بعد فوز الرئيس ماريو عبده، وبالتالي فان سياسات الباراغواي بالمجمل قد سببت إزعاجا للكيان الصهيوني انتهى بغلق الكيان سفارته في أسونسيون/ الباراغواي، وتعتزم فلسطين على فتح سفارة لها هناك[4].

ما نود الإشارة إليه انه على الرغم من نوعية وكمية التعاون بين دول القارة اللاتينية والكيان الصهيوني خلال حرب عام 1973، وما بعدها في الثمانينات، حيث كانت تتمتع ما يقارب (18)، دولة من القارة

---

[1] Ministerio de Relaciones Exteriores de Colombia, Sala de Prensa, Comunicados Oficiales, Comunicado de prensa 8/8/2018, www.cancilleria.gov.co

[2] Honduras e Israel acuerdan fortalecer cooperación bilateral, 29/10/2015, RADIO AMERICA, www.radioamerica.hn

[3] قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (67/19) بتاريخ 2012/11/29.

[4] فلسطين تقرر فتح سفارة لها لدى باراغواي، موقع "sputnik عربي"، 2018/9/5، arabic.sputniknews.com

اللاتينية (الأرجنتين وبوليفيا والبرازيل وكولومبيا وكوستاريكا وجمهورية الدومينيكان والإكوادور والسلفادور وغواتيمالا وهاييتي وهوندوراس ونيكاراغوا وبنما وباراغواي وبيرو وفنزويلا) بعلاقات قوية ولديها تعاون عسكري وامني واقتصادي واتفاقيات مشورة وتدريب وصفقات سلاح مع الكيان الصهيوني، واستمر هذا التعاون اللاتيني الصهيوني لغاية العقد الأول والثاني من القرن العشرين إلا إن اغلب دول القارة اللاتينية صوتت لصالح القضية الفلسطينية وأدارت ظهرها للكيان الصهيوني مما يعطي دليلا واضحا إن تلك البلدان اللاتينية لم تجعل إشكال التعاون العسكري والأمني التجاري والاقتصادي معيارا في تصويتها في الأمم المتحدة لصالح فلسطين أو الكيان الصهيوني ولم تأتي سياساتها وتوجهاتها وفق ما يحتم عليه الحال في إرضاء الولايات المتحدة والكيان الصهيوني لضمان استمرار تدفق المعونات الأمريكية والأسلحة والتعاون والمشورة الاستخباراتية الإسرائيلية ومخافة التفريط بكل ذاك التعاون، بل أنها تنساق وفق تبعية سياسية ذات سلوك جمعي يأطر سياسات القارة التي تسير خلف سياسات الدولة ذات الثقل السياسي والاقتصادي (البرازيل)[1].

المبحث الرابع: تأثير الدومينو السياسي على القارة اللاتينية.

المطلب الأول: تأثير الدومينو في تحديد مسارات الحياة السياسية لدول القارة اللاتينية

ظهرت نظرية الدومينو في إعقاب الحرب العالمية الثانية، إذ طرح رئيس الولايات المتحدة الأمريكية الأسبق دوايت أيزنهاور النظرية في خطاب شهير ألقاه عام 1954. ومفاد النظرية انه إذا كانت دولة تقع في منطقة تحت نفوذ الشيوعية فإن الدول المحيطة بها ستخضع لنفس النفوذ عبر تأثير الدومينو. وقد حظيت النظرية (Domino theory)، باهتمام السياسة الخارجية الأمريكية وجعلتها من أولوياتها[2].

عند متابعة الإحداث السياسية التاريخية للقارة اللاتينية خصوصاً خلال الحقبة الزمنية التي شهدت اندلاع حروب الاستقلال لإنهاء الاستعمار الاسباني في القارة اللاتينية في بداية القرن الثامن عشر، سنجدها وقائع تعكس مدى تأثر وتأثير دول القارة في بعضها واصطفافها سوية في تحديد مصيرها المشترك، إذ اندلعت

[1] داوود تلحمي مصدر سابق.

[2] SARA ANN STRATTON, B.A. (HONOURS), The Domino Theory in American Foreign Policy, 1947 – 1968, A Thesis for the Degree Master , MCMASTER UNIVERSITY Hamilton, Ontario (1989), pp. 3-4.

ثورات التحرر ونالت دول القارة (الأرجنتين وبوليفيا وشيلي وكولومبيا وكوستاريكا والإكوادور والسلفادور وغواتيمالا وهندوراس والمكسيك ونيكاراغوا وبنما وباراغواي وبيرو وأوروغواي وفنزويلا) استقلالها خلال فترات تاريخية متقاربة ومتسلسلة (1810– 1825)[1]، حتى البرازيل لم تكن بعيدة عن الموضوع فعلى الرغم من أنها كانت مستعمرة برتغالية وليست اسبانية لكنها شهدت في الفترة ذاتها حراكاً سياسيا وإحداث عسكرية تنادي باستقلالها عن البرتغال وقد تحقق الاستقلال في عام 1822[2]. كما وان تبني دول القارة لطبيعة الأنظمة السياسية والأيدلوجيات خلال الحقب اللاحقة بعد الاستقلال يعكس طبيعة تفكير شعوب القارة وأنظمتها في تحديد مسارات الحياة السياسية في القارة والتي تبلورت فيما بعد إلى مشاريع تعزز ترابط دولها من خلال البحث عن آليات الاندماج والتكامل فيما بينها عبر تأسيس تكتلات اقتصادية وسياسية وتجارية أدت بدورها إلى خلق حالة من السلوك الجمعي لدول القارة في التعامل مع القضايا الإقليمية والدولية[3].

في السياق ذاته توجد شواهد كثيرة على ترابط القارة في طريقة تفكيرها وتبنيها للإيديولوجيات والسياسات ففي فترة الخمسينات كانت تعيش القارة حالة من الديمقراطية وكانت الأنظمة المدنية هي الحاكمة لكن في الستينات انقلبت القارة على أنظمتها ووصلت الأنظمة العسكرية للحكم في البرازيل وبوليفيا في العام 1964، ثم الأرجنتين في العام 1966، والإكوادور في العام 1972، والاراوغواي وتشيلي في العام 1973، ثم في بداية الثمانينات وأوائل التسعينات استعادت جميع تلك الدول الديمقراطية في بلدانها. ثم شهدت الألفية الثانية مرحلة انتقال سياسي من تبني شعوب القارة لتيار اليمين إلى تبني تيار اليسار الاشتراكي في اغلب دول القارة الأمر الذي يظهر مدى تأثير الدومينو على القارة، حيث وصلت الأنظمة اليسارية إلى حكم القارة بعد خمسين عاماً من حكم الأنظمة اليمنية، فقد شهدت الحقبة التاريخية للفترة (1998 –2015) انتخاب رؤساء يساريين في (12) دولة لاتينية من أصل (18)، وهي (الأرجنتين وبوليفيا والبرازيل وشيلي والإكوادور والسلفادور وهندوراس ونيكاراغوا وباراغواي وبيرو وأوروغواي وفنزويلا)، حيث فاز هوغو شافيز في فنزويلا

---

[1] La independencia de América Latina (II): de 1810 a 1825 en Sudamérica, Latin America Hoy, *Blog de información sobre América Latina y el Caribe*, 27/07/2012.

[2] تاريخ الأمريكيتين والتكوين السياسي للولايات المتحدة الأمريكية، عبد الفتاح حسن أبوعليه، دار المريخ للنشر، الرياض- المملكة العربية السعودية، 1987، ص 91.

[3] البرازيل القوة الصاعدة من أمريكا اللاتينية، عاطف معتمد واخرون، مركز الجزيرة للدراسات، سلسلة ملفات القوة الصاعدة(3)، 2010، ص 98- 100.

(1999–2013) ونيكولاس مادورو (2013–2019)، وفي الأرجنتين، نيستور كيرشنر (2003–2007) وكريستينا كيرشنر (2007–2015). وفي بوليفيا، إيفو مورالیس (2005–2019). وفي البرازيل، لويس إناسيو لولا دا سيلفا (2003–2010) وديلما روسيف (2011–2016). وفي شيلي، ريكاردو لاغوس (2000–2006) وميشيل باشيليت (2006–2010 و 2014–2018). وفي الإكوادور، رافائيل كوريا (2007–2017). وفي السلفادور، ماوريسيو فونيس (2009–2014) وسلفادور سانشيز (2014–2019). وفي الهندوراس، مانويل زيلايا (2006–2009). وفي نيكاراغوا، دانييل أورتيغا (2006–2021). وفي الباراغواي، فرناندو لوغو (2008–2012). وفي البيرو، أولانتا هومالا (2011–2016). وفي الاوروغواي، تاباري فاسكيز (2005–2010) ، خوسيه موخيكا (2010–2015)[1].

ويستمر تأثير الدومينو على القارة اللاتينية، إذ انقلب الحال في القارة اللاتينية مرة أخرى بعد العام 2015 حيث بدأ انحسار الأنظمة اليسارية وشهدت المرحلة تبني وصعود الأنظمة اليمينية، ففي الأرجنتين فاز ماوريسو ماكري (اليمين) في عام 2015 ، وأنهى بذلك حكم آل كيرشنر اليساري لمدة (12) عاماً، وكذلك في بوليفيا خسر ايفو مورالیس (اليسار) استفتاء تمديد بقاءه في السلطة لولاية رابعة عام 2016، وفي البيرو فاز بابلو كوتيشنسكي (اليمين) عام 2016، وفي تشيلي فاز سبيستيان بينييرا (اليمين) في عام 2017، وفي كولومبيا فاز ايفان دوكي (اليمين) في عام 2018، وفي البرازيل فاز جائير بولسنارو (اليمين) في عام 2018، وكذلك فوز اليمين في الباراغواي والاوراغواي، إحداث عكست مدى التحول في مزاج الناخب اللاتيني ومدى تأثر الأنظمة السياسية فيما بينها[2].

كما وان مبدأ التوازن في القوى يعد إحدى السمات والدلالات التي قامت عليها أنظمة الدول في أمريكا اللاتينية في القرن العشرين بمعنى إن تكون كل واحدة من الدول القوية البرازيل وفنزويلا وتشيلي وكولومبيا والمكسيك قادرة على التصدي للدولة الأخرى، ولا تستطيع دولة من تلك الدول إن تهدد القارة، وهكذا ساعد هذا التوازن على حماية الدول المتوسطة القوى والضعيفة الأخرى في القارة[3]، وبالتالي فان المبدأ عمل على

---

[1] Hernando Gomez Buendia, ¿Por qué fracasa la izquierda en América Latina?, 12/3/2017, La Fundación RAZÓN PÚBLICA, www.razonpublica.com .

[2] التقرير السياسي لمرصد أمريكا اللاتينية لعام 2017، ص 6. كذلك التقرير السياسي للمرصد لعام 2018، ص 51- 52.

[3] أ:مساعيد فاطمة، التحولات الديمقراطية في أمريكا اللاتينية: نماذج مختارة، جامعة ورقلة (الجزائر)، مجلة دفاتر السياسة والقانون، عدد خاص نيسان/ 2011، ص 223.

تأسيس نوع من الترابط والتبعية بين دول القارة حيث تتطلع الدول المتوسطة والضعيفة إلى الدول القوية اقتصاديا وسياسيا وتنتهج سياسيتها وتنخرط معها في مشاريع وتكتلات سياسية واقتصادية مثل تكتل اتحاد أمم أمريكا الجنوبية (اوناسور)، وتكتل مجموعة الدول اللاتينية والكاريبي (سيلاك)، وتكتل دول الانديز، وتكتل السوق الجنوبية المشتركة (الميركوسور)، بالإضافة إلى عوامل أخرى أسهمت في تعزيز ترابط القارة اللاتينية منها اللغة الاسبانية لأغلب دولها، الثقافة والتاريخ المشترك جميعها تحولت فيما بعد إلى عناصر داخلية لعبت دورا مهما في تعزيز التقارب والتكامل بين دولها اللاتينية والتأثير على طبيعة تفكير وتوجهات شعوبها وأنظمتها السياسية والإيديولوجية[1].

المطلب الثاني: تأثير الدومينو في التفاف دول القارة حول البرازيل

بعدما أوضحنا مدى تأثير الدومينو السياسي على دول القارة اللاتينية، سنحاول إبراز مدى تأثير الدومينو على سياسيات دول القارة في إتباع سياسات وتوجهات البرازيل فيما يخص التعاطي مع القضية الفلسطينية، إذ إن المساحة الكبيرة للبرازيل والتي تبلغ حوالي 8.5 مليون كم2، وتعداها السكاني الذي يصل إلى 200

[1] وليد احمد عطاطره، الدبلوماسية البرازيلية: الاتجاه جنوباً نحو الصعود الدولي، اطروحة ماجستير، جامعة بيرزيت، فلسطين، 2014، (ص 65--67)

مليون نسمة، وامتلاكها للموارد الطبيعية الغنية، وتعد سادس اكبر قوة اقتصادية في العالم، وتحتل المركز الأول عالميا في إنتاج بعض محاصيل الخضروات، والثالث في إنتاج الذرة، والثامن في إنتاج الحبوب، والثامن في إنتاج الأرز، وثاني منتج للنفط بعد فنزويلا على مستوى القارة الجنوبية[1]، وتعد من البلدان ذات القدرات النووية وتطمح لتكون مصدر رئيسي لليورانيوم المخصب كونها تمتلك خامس اكبر احتياطي في العالم[2]، ودأبت السياسات البرازيلية على إيجاد مشاريع جماعية على المستوى الإقليمي والعالمي عوامل جعلت منها دولة ذات تأثير وثقل سياسي واقتصادي على الصعيد الدولي.

إقليميا كان لها الفضل في إطلاق العديد من المبادرات لتأسيس منتديات وتكتلات اقتصادية وتجارية وسياسية في القارة اللاتينية، مثل حراك الدبلوماسية البرازيلية في تأسيس سوق MercoSur (البرازيل والأرجنتين والبارغواي والاورغواي)، كما استضافت البرازيل عقد أول قمة إقليمية في أمريكا الجنوبية بحضور جميع قادة دول أمريكا الجنوبية في عام 2000، وأيضا نجحت وبالتعاون مع فنزويلا في تأسيس (UnaSur) اتحاد أمم أمريكا الجنوبية في عام 2008، وإنشاء برلمان مشترك لدولها[3]، وأيضا تعود إلى البرازيل فكرة إنشاء تجمع عربي لاتيني (ASPA) ويضم الملتقى الدول العربية ودول أمريكا الجنوبية، وتم تأسيس هذا الملتقى في عام 2005، بهدف التنسيق في المواقف السياسية بين الكتلتين العربية واللاتينية، واستضافت البرازيل عقد أول قمة لهذا المحفل (ملتقى الدول العربية ودول أمريكا الجنوبية) عام 2005، وفي عام 2007 استضافت الملتقى الأول لمنتدى تعاون شرق أسيا وأمريكا اللاتينية (FEALAC)، وأثمر الحراك الدبلوماسي البرازيلي عن انعقاد أول قمة افريقية لاتينية في نيجيريا عام 2009[4]، وتتبنى البرازيل نهجاً سلمياً تفاوضيا في سياستها الدبلوماسية لحل أزمات المنطقة وإحلال السلام وتعزيز التقارب والتكامل بين دول القارة، حيث كان لها دور كبير في الوساطة وقيادة المفاوضات في ألازمة التي وقعت بين البيرو والإكوادور،

---

1 البرازيل القوة الصاعدة من أمريكا اللاتينية، مصدر سبق ذكره، ص 15.

2 وليد احمد عطاطره، مصدر سبق ذكره، ص 31.

3 Andrés Acevedo, Ronald Trenchi, La política exterior brasileña durante el gobierno de Lula 2003-2011: El papel de los organismos multilaterales regionales en el liderazgo regional de Brasil, Entregado como requisito para la obtención del título Licenciado en Estudios Internacionales, Universidad ORT Uruguay (2016), Pp. 78-79-90-91

4 وليد احمد عطاطره، مصدر سبق ذكره، ص 66.

وتمكنت من إحلال السلام بينهما في الحرب الحدودية التي اندلعت بينهما في العام 1995[1]، كما ولعبت البرازيل دور الوساطة الناجحة في إزالة التوتر الذي حصل بين فنزويلا وكولومبيا في العام 2008، وكاد يتسبب بحرب بين البلدين.

إما على المستوى العالمي، تشارك البرازيل بشكل فعال في المنتديات العالمية، مثل منتدى (G3) الذي يضم (البرازيل والهند وجنوب إفريقيا)، ومنتدى البريكس (البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا)، وضمن مساعيها ودورها العالمي استضافت البرازيل المؤتمر الدولي الأول حول تغيير المناخ العالمي (قمة الأرض) في عام 1992، كما وتعمل على تعزيز مكانتها على الصعيد الدولي عبر تعزيز دورها في حفظ الأمن والسلم الدوليين من خلال مشاركتها في قوات حفظ السلام الدولية التابعة للأمم المتحدة، وسعيها لنيل مقعد دائم في مجلس الأمن الدولي، لذا ساهم الحراك السياسي والدبلوماسي والثقل الاقتصادي للبرازيل وإطلاقها للمبادرات والمشاريع الجماعية في اعتراف رؤوساء أمريكا الجنوبية للبرازيل بقيادتها للقارة وممثلاً لها على الصعيد الدولي[2]، الأمر الذي يفسر نيل البرازيل الحظوة والمقبولية لدى دول القارة وتأثر سياسات الدول اللاتينية بسياسات البرازيل وإتباعها فيما تتبناه في توجهاتها بشأن القضايا والسياسيات بشكل عام، وتجاه فلسطين بشكل خاص.

بعد القراءة السريعة لما تقدم يتبين لنا مدى استجابة دول القارة وإتباعها لسياسات البرازيل فيما يخص التعاطي مع القضية الفلسطينية ابتداء من دورها في التصويت على قرار تقسيم فلسطين (181)، في 1947، وذهاب اغلب الدول اللاتينية معها في التصويت، مروراً بتقديمها مسودة مشروع قرار مجلس الأمن (242) لربط انسحاب الكيان من الأراضي العربية المحتلة بالاعتراف الضمني بإسرائيل وصوتت اغلب الدول اللاتينية معها، وصولاً إلى التحول السياسي للبرازيل بعد العام 1973 والوقوف إلى جانب العرب والتخلي عن الكيان الصهيوني حيث اصطفت اغلب الدول اللاتينية معها في التصويت على قرار شجب إسرائيل عام 1973، وكذلك التصويت على قرار (3379) في عام 1975، ويمكن ملاحظة تأثير نظرية

---

[1] PAULA LEKANDA LABAN, El conflict territorial entre Ecuador y Peru por el Rio del CENEPA (1995): entre una mediacion fallida y otra exitosa, Revista Pléyade, N°4, Segundo Semestre 2009, p. 199.

[2] وليد احمد عطاطره، مصدر سابق، ص 52.

الدومينو في نقل (12) دول لاتينية سفاراتها من القدس إلى تل أبيب بعد قرار مجلس الأمن (478) في عام 1980، كما واتبعت دول القارة سياسيات البرازيل عندما افتتحت مكتبا لمنظمة التحرير الفلسطينية في عام 1976 حيث أقدمت على الخطوة ذاتها المكسيك في العام ذاته، ثم البيرو في عام (1979)، ثم بوليفيا في عام (1982)، ثم الأرجنتين في عام (1985)، كذلك افتتاح البرازيل مكتبا لها في رام الله في فلسطين عام (2004)، حيث تبعتها المكسيك عام (2005)، وبعدها الأرجنتين عام (2008)، ثم فنزويلا عام (2009)[1].

وفي السياق ذاته يتضح مدى التأثير البرازيلي على سياسيات وقرارات دول القارة في قضية الاعتراف بدولة فلسطين، فبعد خمسة أيام من اعتراف البرازيل في عام (2010)، جاء اعتراف الأرجنتين ثم جاءت اعترافات بوليفيا والإكوادور في نهاية العام ذاته، ثم البيرو، تشيلي، وغوايانا، وسورينام، وأوروغواي، والسلفادور، والهندوراس، وسانت فينسنت، وبيليز، ودومينيكا، وباربوردا، وغرينادا في العام 2011، فيما بعد جاء اعتراف كل من غواتيمالا وهايتي في العام 2013[2]. والمفاجأة اعتراف كولومبيا، الحليف الاستراتيجي للولايات المتحدة والكيان الصهيوني، بدولة فلسطين في عام 2018[3].

ودليل أخر يضاف إلى تأثير البرازيل إيجابا أو سلباً في قرارات دول القارة بشأن التعاطي مع قضية فلسطين بعد وصول الرئيس البرازيلي بولسنارو جائير إلى الحكم في العام 2018، إذ تجلى بوضوح التحول السلبي لمواقف وسياسات البرازيل تجاه فلسطين والذي وانعكس بدوره على سياسيات وقرارات دول أمريكا اللاتينية من خلال تصويت الجمعية العامة للأمم المتحدة على مشروع القرار الأمريكي بتاريخ 2018/12/6[4] لوضع حماس على لائحة التنظيمات الإرهابية، والذي حظي بتصويت (87) دولة لصالح القرار، مقابل (58) ضد القرار، وتحفظ (32) دولة، حيث صوتت لصالح القرار (20) دولة من القارة اللاتينية، ورفضته (4) دول لاتينية فقط، وامتنعت (7) دول عن التصويت، وكاد إن يمرر المشروع الأمريكي

---

[1] Latinoamérica y Palestina: Alianza de solidaridad y Resistencia. Ibid

[2] د.صدفة محمد محمود، مصدر سابق.

[3] COMITE DEMOCRATICO PALESTINO.CHILE, Colombia reconoce a Palestina como un "Estado libre, independiente y soberano", 9/8/2018, palestinalibre.org

[4] General Assembly General Assembly: 47th plenary meeting, Item 38 A/73/L.42 Activities of Hamas and other militant groups in Gaza.

لولا نجاح الكويت بتمرير قرار إجرائي نصّ على وجوب حصول القرار على أكثرية الثلثين لاعتماده[1]، إذ يبين التصويت التحول الخطير في مواقف دول القارة اللاتينية في إتباع مواقف البرازيل بعد العام 2018، والتي أعلنت عن عزمها نقل سفارتها لدى الكيان الصهيوني إلى القدس، وإنها ستدرس قضية غلق سفارة فلسطين لديها[2].

الخاتمة

بعد استعراض وتحليل المواقف السياسية لدول أمريكا اللاتينية تجاه القضية الفلسطينية، ومسارات التحول السياسي والتذبذب في المواقف لدول القارة، يتبين إن التقارب والتعاون بين العالم العربي والبرازيل عمق العلاقات العربية اللاتينية، وعزز موقف القارة لصالح القضية الفلسطينية، بالمقابل جعل الكيان الصهيوني يعاني من عزلة دبلوماسية وسياسية، لذا تأتي **النتائج** كما يلي:

1- إن الدول المنضوية في تكتلات سياسية قارية وما شابهها تجنح إلى إتباع الدول الأكثر تأثير في تلك القارة في مواقفها السياسية في المحافل الدولية والمنظمات التي لها حق التصويت فيها، وكما ذكر آنفاً، إن قارة أمريكا اللاتينية تتبع وبصورة مباشرة وغير مباشرة المواقف البرازيلية المتخذة تجاه قضايا العرب وهذا ما لمسناه واضحا من ترابط المصالح البرازيلية بمواقفها التي باتت تتقلب تبعا لمواقف الدول العربية إما الدول اللاتينية الأخرى التي لها حق التصويت في المحافل الدولية فكانت تتخذ مواقفها وسياستها وفق بوصلة المواقف البرازيلية. وكان لتأثير الدومينو مساهمة كبيرة في التفاف دول القارة حول البرازيل حيث كانت دول أمريكا اللاتينية تتبع البرازيل في موقفها الايجابي تجاه العرب عندما كان العرب يتخذون من أدواتهم النفطية والاقتصادية وسائل لتحقيق أفضلية مؤثرة في القرارات الدولية، ورأينا كيف انتقل الوضع تحت ذات التأثير الجمعي لظاهرة الدومينو عندما تبعت باقي الدول اللاتينية البرازيل في سياستها وموقفها السلبي من قضية العرب في العام 2018.

---

1 القدس العربي، لماذا صوتت 87 دولة ضد "حماس"، 2018/12/7، للمزيد ينظر، رأي اليوم، لماذا لا يَستَحِقّ فَشَل القَرار الأمريكيّ في الأُمم المتحدة كُل هَذِهِ الاحتِفالات؟ وكَيف حَصَلتْ إسرائيل على دَعمِ 87 دولة وَقفَت ضِد المُقاوَمة لاحتِلالِها؟ ولِماذا نُطالِب بطَردِ مُعظَم السُّفَراء الفِلسطينيّين لتَجَنُّب كارِثَةٍ دِبلوماسيّةٍ وَشيكَةٍ؟ www.raialyoum.com

2 فاطمة شوقي، مصدر سبق ذكره.

2- إن لدى الدول العربية وسائل تأثير فعالة في مواقف الدول اللاتينية حيث يملك العرب ثروة نفطية هائلة يمكن استثماراها في تحقيق المصالح الدولية واستمالة مواقفها تجاه المصالح العربية فضلا عن وجود المصالح الاقتصادية الضخمة المتمثلة بالتبادل التجاري والاستثمارات العربية في دول أمريكا اللاتينية والتي لا تقل شأنا عن تأثير النفط في قلب موازين المواقف الدولية وذلك يتطلب من الدول العربية العمل بصورة جادة على توحيد الجهد العربي السياسي في استثمار مكامن القوة لديهم لغرض صياغة موقف عربي من شأنه إن يكون فعالا ومؤثرا في العلاقات الدولية.

3- وجود جالية عربية كبيرة في القارة اللاتينية يصل تعدادها إلى قرابة (25) مليون، ففي البرازيل لوحدها يوجد حوالي (12) مليون مواطن من أصل عربي، وفي الأرجنتين ما يقارب (3.5) مليون، وفي تشيلي ما يقارب (400) إلف، لم يتم استثمارها بالشكل المجدي، وان المنظمات التي تعنى بالتنسيق والتواصل معهم ليست فاعلة ونشطة، ولم يتمخض عن حراكها نتائج أو مكاسب تصب في مصلحة العالم العربي تنسجم مع حجم تلك الجالية هناك.

التوصيات:

1- استثمار ظاهرة الدومينو عبر استقطاب وكسب الدول ذات التأثير الكبير على سياسيات دول القارة اللاتينية وتكتلاتها السياسية والاقتصادية هناك مثل (اتحاد دول أمريكا الجنوبية، UNASUR)، و(مجموعة دول أمريكا اللاتينية والكاريبي، CELAC)، و(تكتل السوق الجنوبية المشتركة، MERCOSUR)، و(تحالف المحيط الهادي، TPP)، و(تكتل اندماج دول أمريكا الوسطى SICA)، فعلى سبيل المثال تمثل البرازيل والمكسيك وتشيلي والأرجنتين أقطابا تتبعها دول القارة اللاتينية ولها اليد الطولى في التأثير على السياسات والقرارات الدولية والإقليمية التي تتبنها دول القارة، الأمر الذي يحقق ضمانة لكسب مواقف القارة اللاتينية والتي لديها ثقل في المنتديات متعددة الإطراف وخاصة في الأمم المتحدة، لصالح العرب في المحافل الدولية دون بذل حراك سياسي وجهود متعددة الإطراف في سبيل استقطاب مؤيدين للمواقف العربية من نفس التكتل اللاتيني الأمر الذي بدوره سيختزل الوقت ويوفر الجهد والمال العربي.

2- تفعيل استثمار أدوات العرب النفطية والاقتصادية والتجارية والاستثمارات، حيث بلغ حجم التبادل التجاري بين الدول العربية والبرازيلي حوالي من 20 مليار دولار في العام 2018، وبذلك يعد العالم العربي الشريك التجاري الرابع للبرازيل، لذا يمكن التلويح بتلك الأدوات واستخدامها ورقة ضغط لتخلي البرازيل عن فكرة نقل سفارتها إلى القدس والعودة إلى دعم العرب وقضاياهم، سيما وان ضغط العراق على البرازيل في السبعينات أثمر عن تأييد ودعم برازيلي شبه مطلق لفلسطين، كما وان إستراتيجية العرب في التهديد بقطع النفط عن الدول الداعمة للكيان بعد حرب 1973، حققت نجاحا دبلوماسيا باهراً أدى إلى عزل الكيان الصهيوني سياسيا ودبلوماسياً عن قارة أمريكا اللاتينية لقرابة نصف قرن، أو نستطيع القول لغاية يومنا هذا.

3- ينبغي ايلاء أهمية كبيرة للجالية العربية والتي لها ثقل كبير في القارة اللاتينية، ومن الأفضل إن تنسق الجامعة العربية مع الاتحادات والمنظمات الفاعلة مثل (اتحاد الجالية العربية في أمريكا الجنوبية) و(اتحاد الفيدراليات الفلسطينية في أمريكا اللاتينية) لتنشيط عملها والعمل على إطلاق مبادرات ولقاءات وتنظيم زيارات لمسؤولين وشخصيات عربية سياسية واجتماعية واقتصادية مرموقة لحضور اجتماعات الاتحادات لإعطاء زخم ولتسليط الأضواء على أهمية تلك التجمعات العربية في القارة، وكذلك أن تخصص جامعة الدول العربية بعض الأموال لدعمها حيث تبين إن لدى الشخصيات العربية تأثير مباشر في القرارات

السياسية التي تتبناها الدول اللاتينية، وإن الجالية العربية مدت جذورها في أعماق المجتمعات أللاتينية وتبوأت مناصب إدارية ودبلوماسية وسياسية ووصل البعض منهم لمنصب رئاسة الدولة، فعلى سبيل المثال، تم تشكيل المجموعة البرازيلية –اللبنانية في عام 1987، وشغلت 33 مقعداً في مجلس النواب وسبعة مقاعد في مجلس الشيوخ داخل البرلمان البرازيلي، أيضا تم تشكيل المجوعة البرلمانية بين البرازيل والدول العربية في عام 2007، ويوجد حوالي (16) عضوا في مجلس النواب البرازيلي من أصول عربية لم يتم استثمار وجودهم داخل البرلمان البرازيلي لصالح قضايا العرب، لذا ينبغي التنسيق والتواصل معهم لفتح القنوات وأفاق التعاون بما يخدم المصالح العربية، بالإضافة إلى توفير الجهود والحراك الدبلوماسي والأموال العربية التي تُبذل لتحقيق تلك المصالح العربية، وأفضل دليل على ذلك ما حصل مع وصول رئيس الباراغواي (ماريو عبده)، من أصول عربية، إلى الحكم في عام 2018، إذ أعاد نقل سفارة بلاده لدى الكيان من القدس إلى تل أبيب.